تعثّر عقد لقاء في القاهرة، بين رئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح ورئيس المجلس الاعلى للدولة خالد المشري، مساء الجمعة، وهو ما يعقّد مفاوضات اللجنة الدستورية المشتركة بين المجلسين لإيجاد ارضية دستورية للانتخابات، ومهمة المستشارة الاممية ستيفاني وليامز

انتكاسة للمفاوضات الليبية

فشل جمع المشري وصالح في القاهرة بسبب «اختلاف الأجندة»

للحديث تتمة...

حل سوري بعيد
عيسى سميسم

لم تخرج اجتماعات أستانة التي انتهت يوم الخميس الماضي، بأي قرارات من شأنها أن تحرز تقدماً في أي من الملفات التي تحملها المعارضة السورية في كل جولة من جولات هذا المسار، الذي حقق من خلاله نظام بشار الأسد انتصاراً كبيراً على المعارضة بطردها من معظم «مناطق خفض التصعيد» التي كانت تسيطر عليها، ليتم تهجير أكثر من مليوني سوري من سكان تلك المناطق وحشرهم في الشمال السوري.

وجاء البيان الختامي لاجتماعات أستانة الأخيرة عبارة عن كلام إنشائي مكرر حول الالتزام بوحدة الأراضي السورية ورفض التوجهات الانفصالية، والالتزام بمحاربة الإرهاب، وبالتهدئة في آخر مناطق خفض التصعيد. في حين لم يتطرق البيان الختامي لذكر العملية العسكرية التي تنوي تركيا القيام بها في الشمال السوري، كما لم يأتِ على ذكر ملف المعتقلين ولا مناطق ريف إدلب الجنوبي التي استولى عليها النظام خارقاً اتفاقات أستانة والتفاهمات الروسية التركية، ما يعني أن الضامن التركي يتعامل معها كأمر واقع على الرغم من وعوده بمساعدة المعارضة باستعادتها.

إلا أن الجديد في الجولة الأخيرة من أستانة هو وضع وفد المعارضة بمزيد من الإحراج، عبر طرح إيران أن تكون الجولة المقبلة في طهران، ومطالبة روسيا بتغيير مكان اجتماعات جنيف ونقلها إلى بلد آخر، وتأييد النظام بطريقة ببغاوية لهذا الطرح.

ويؤدي ذلك إلى إدخال اللجنة الدستورية المعطلة أصلاً بمزيد من التعطيل والمماطلة التي يتناوب عليها النظام وروسيا منذ بداية عمل اللجنة، سواء من خلال إدخال اللجنة بأجندات شرح المشروح، مثل الاتفاق على البديهيات والثوابت الوطنية، التي عطّل النظام من خلالها عمل اللجنة لأكثر من سنة، أو من خلال طرح مسائل غير دستورية لا علاقة لها بعمل اللجنة وخلق خلافات عليها بهدف تمرير جلسات لا طائل منها.

من جهتها، كانت موسكو تختلق بين الحين والآخر الذرائع لتعطيل عمل اللجنة والتي جاء آخرها الطلب الروسي بتغيير مكان اجتماعات اللجنة من جنيف إلى بلد آخر. هذا الأمر يشير إلى أن موسكو ما زالت اللاعب الرئيسي في القضية السورية على الرغم من انشغالها بغزو أوكرانيا، وأن الحل السياسي وفق قرارات الشرعية الدولية في سورية ما زال بعيداً، فيما الإرادة الدولية لفرضه ليست متوفرة حتى اللحظة.

أراد صالح بحث مصير السلطة التنفيذية خلال اللقاء (عبدالله دوما/فرانس برس)

طرابلس ـ **اسامة علي**

أصيبت المفاوضات الدستورية الليبية لإيجاد قاعدة دستورية للانتخابات، بانتكاسة جديدة، بعد فشل عقد لقاء كان مقرراً مساء أمس الأول الجمعة بين رئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح، ورئيس المجلس الأعلى للدولة خالد المشري، في العاصمة المصرية القاهرة، ليغادر الرجلان مصر، على خلفية رفض كل منهما الاجتماع بالآخر بسبب «تبدل في جدول الأعمال». وفيما تستمر اللجنة الدستورية المشتركة بين الجانبين في القاهرة، بواصل الخلاف على «صلاحيات» و«أدوار» كل من المجلسين في المرحلة المقبلة، عرقلة تقدم أعمال اللجنة، ما يصعّب أيضاً أي إنجاز للمستشارة الأممية حول ليبيا، ستيفاني وليامز.

وقال عضو المجلس الأعلى للدولة، وعضو اللجنة الدستورية المشتركة بين المجلسين، عبد القادر حويلي، لـ«العربي الجديد»، إن اللقاء لم يحصل بين المشري وصالح، مؤكداً أن أعمال المفاوضات بين أعضاء اللجنة الدستورية المشتركة، التي تبحث في القاهرة سبل التوصل إلى أساس دستوري متفق عليه لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في ليبيا، «تسير بانتظام وتشهد تقدماً». وأشار حويلي إلى أن سبب رفض المشري اللقاء هو تغير في جدول أعماله. وأكد أن مسار عمل المفاوضات الجارية في القاهرة تتقدم، واصفاً الخلافات التي صاحبت أعمال اللجنة، بـ«السياسية فقط».

وقال: «سنضع اللمسات الأخيرة على وثيقة دستورية خاصة بإجراء الانتخابات وستحال إلى المجلسين، وسيعلن عن ذلك في نهاية الاجتماعات الحالية». من جهته، قال مصدر برلماني ليبي لوكالة «الأناضول»، إن «المشري يرى ضرورة التفاهم على نقاط الخلاف التي يعطي من خلالها دور أكبر لمجلس الدولة وهو ما يرفضه صالح». وأضاف أن سبب رفض صالح للقاء، من جهته، هو «الاختلاف على أجندة الاجتماع، حيث يرى أنها يجب أن تكون محددة في نقاط الخلاف التي عثّرت مفاوضات لجنة المسار الدستوري». ورأى البرلماني الليبي أن فشل اللقاء «سيؤثر على مفاوضات اللجنة المشتركة في القاهرة». واعتبر أن وليامز «في ورطة الآن»، مرجحاً أن «ترجئ الإعلان عن نتائج الجولة الحالية من المفاوضات، بعد إرسال نقاط الخلاف إلى رئاستي المجلسين لدراستها كل على حدة».

ولم تكن البعثة الأممية إلى ليبيا، ولا القاهرة، قد أعلنت بشكل رسمي عن رعايتها للقاء بين صالح والمشري، لكن الأخير كان أكد تلقيه دعوة من وليامز لزيارة العاصمة المصرية، للقاء صالح للتشاور حول ما انتهت إليه اجتماعات اللجنة الدستورية المشتركة، ولإتمام أعمالها، بحسب بيان صدر عن المكتب الإعلامي للمجلس الأعلى للدولة، الخميس الماضي، والذي نشر صورة من دعوة وليامز على «فيسبوك». ونقل المكتب الإعلامي لمجلس الدولة عن المشري قوله إنه «يدرس الجدوى من الزيارة في حال المشاكل الخلافية في البلاد، وعلى رأسها الانسداد الحاصل في المسار السياسي والدستوري»، مؤكداً أن «الزيارة ليست غاية في حدّ ذاتها، وأن المهم هو جدية الطرف المقابل في إيجاد توافق وطني ينهي المراحل الانتقالية، من خلال تجديد الشرعية السياسية في ليبيا عبر انتخابات في أقرب وقت ممكن، وعدم تضييع مزيد من الوقت في خلق أزمات جديدة يدفع ثمنها المواطن أولاً».

وكان عضو مجلس النواب، ورئيس الوفد الممثل لمجلس النواب في اللجنة الدستورية المشتركة، الهادي الصغير، قد أكد في تصريح سابق لـ«العربي الجديد»، أن صالح والمشري سيلتقيان في القاهرة، متحدثاً عن لقاء ثلاثي كان سيضم أيضاً رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي.

وأتفقت معلومات مصادر ليبية مطلعة، تحدثت لـ«العربي الجديد»، على أن أسباب فشل اللقاء بين صالح والمشري تركزت حول إصرار الأخير على إبقاء جدول أعمال اللقاء محصوراً في مناقشة ما انتهت إليه اجتماعات اللجنة الدستورية في القاهرة، بحسب الدعوة التي تلقاها من وليامز، فيما طالب صالح بضرورة إضافة بند يتعلق بمناقشة الأزمة الحكومية في البلاد. وأوضحت المصادر أن أجندة اللقاء كانت محصورة بالتباحث حول المواد الأشد خلافاً في مسودة الدستور، وتحديداً شروط الترشح لمنصب رئيس الدولة، وهو ما عنته وليامز في نص دعوتها للمشري «بإتمام أعمال اللجنة».

وقدّر مصدر برلماني من طبرق، أن المشري أدرك مساعي صالح لجرّه مجدداً إلى دائرة دعم مجلس النواب، والتي لا يزال يصرّ مجلس النواب على أنها تشكلت بالتوافق مع مجلس الدولة، مؤكداً أن صالح سعى منذ البداية إلى ضمّ رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي للقاء، بهدف توسيع أجندته لتشمل مصير السلطة التنفيذية، بحجة انتهاء أجل الاتفاق السياسي المنبثق عن ملتقى الحوار السياسي الذي أتى بالسلطة التنفيذية الحالية برئاسة عبد الحميد الدبيبة، في 21 يونيو/حزيران الحالي (بعد غدٍ الثلاثاء)، بحسب المصدر.

وسبق وصول المشري إلى القاهرة، الجمعة، انعقاد اجتماع ثنائي جمع صالح والمنفي في القاهرة، ليل الخميس الماضي، تناول «الوضع السياسي في البلاد، وسبل الخروج من الانسداد السياسي الحالي للوصول إلى إجراء الانتخابات في أقرب الآجال»، بحسب المجلس الرئاسي.

وكان صالح عقد جلسة لمجلس النواب، الأربعاء الماضي، في مدينة سرت، التي تتخذها حكومة باشاغا مقراً مؤقتاً لها، وتمكن خلالها من إقرار الميزانية المقترحة من حكومة باشاغا، في خطوة جديدة في اتجاه دعمها.

ولفت المصدر إلى أن الدبيبة من جهته، يحتفظ بورقة قوة، وهي أن انتخابه رئيساً للحكومة الانتقالية جاء وفقاً لقائمة واحدة جمعته بالمنفي ونائبيه في المجلس الرئاسي (عبد الله اللافي وموسى الكوني)»، مضيفاً أن «انتهاء أجل خريطة الطريق يعني ذهاب المجلس الرئاسي بكامل أعضائه وليس الدبيبة فقط». وأشار إلى أن وليامز لا تزال في حاجة للمجلس الرئاسي، ضمن خططها البديلة في حال فشل خطة التوافق بين مجلسي النواب والدولة في إقامة دستورية للانتخابات.

وتشاءم في الأوساط الليبية إمكانية أن يتولى المجلس الرئاسي الإشراف على تشكيل لجنة بديلة للجنة مجلسي النواب والدولة لإصدار قاعدة دستورية للقوانين الانتخابية، وهو ما كان أشار إليه عضو المجلس الرئاسي موسى الكوني، في تصريحات صحافية سابقة، بقوله إن «في وسع المجلس الرئاسي أن يصدر مرسوماً رئاسياً بقوة القانون لاعتماد قاعدة دستورية بالتشاور مع جهات عدة تشكل الإطار القانوني للانتخابات المقبلة»، مشيراً إلى إمكانية أشراك المجلس الأعلى للقضاء والبعثة الأممية في ذلك.

تتواصل المفاوضات بين أعضاء اللجنة الدستورية المشتركة

أدرك المشري أن صالح يسعى لجرّه إلى دائرة دعم باشاغا

عدوان جديد للاحتلال يطاول قطاع غزة

قصف جيش الاحتلال مواقع للمقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، أمس السبت، بعد توتر بدا الجمعة، واستكمل بقصف المقاومة لمدينة عسقلان المحتلة

غزة ـ **ضياء خليل**

قصفت طائرات حربية إسرائيلية، أمس السبت، موقعاً لـ«كتائب القسام»، الذراع العسكرية لحركة «حماس» وسط قطاع غزة، بعدد من الصواريخ. واستهدفت الطائرات الحربية موقع «صلاح الدين» التدريبي بستة صواريخ على الأقل، ما أحدث دماراً كبيراً في الموقع المستهدف. وكان جيش الاحتلال، قد ذكر في تغريدة على حسابه على «تويتر»، أن «طائراته المقاتلة قصفت عدداً من الأهداف التابعة لحركة حماس، في قطاع غزة، رداً على إطلاق صاروخ من القطاع». وأضاف أن الغارات «استهدفت ورش إنتاج أسلحة في موقع عسكري تابع لحركة حماس، كما تم استهداف ثلاثة مواقع عسكرية».

وإلى الشرق من حي الزيتون، جنوبي مدينة غزة، قصفت الطائرات الإسرائيلية أرضاً فارغة، ما أدى إلى وقوع أضرار. ولم تسجل إصابات في صفوف الفلسطينيين جراء العدوان الإسرائيلي. وكانت المقاومة الفلسطينية قد أطلقت فجر أمس، صاروخاً باتجاه مدينة عسقلان المحتلة، وسط توتر حدودي بدأ ظهر أول من أمس الجمعة، مع إسقاط منظار عسكري إسرائيلي للمراقبة الجوية، شمالي مدينة بيت حانون، شمالي قطاع غزة.

ونقلت وكالة «فرانس برس» عن المتحدث باسم حركة حماس حازم قاسم، قوله إن «قصف جيش الاحتلال على قطاع غزة هو امتداد للعدوان الذي يستهدف كل الأرض الفلسطينية في القدس والداخل المحتل والضفة، والتي كان آخرها اغتيال ثلاثة مقاومين من مدينة جنين». وأوضح قاسم، أمس السبت، أن «الاحتلال يحاول بائساً وفاشلاً عبر هذا العدوان أن يوقف تصاعد الفعل الثوري على امتداد فلسطين»، مؤكداً أن «المقاومة ستشكل على الدوام الدرع الحامي لشعبنا الفلسطيني في كل مكان».

واستشهد ثلاثة مسلحين فلسطينيين، بينهم قيادي في حماس، أول من أمس الجمعة، خلال اقتحام لقوات الاحتلال لمخيم جنين، في الضفة الغربية المحتلة. وأكدت حماس أن أحد الشهداء الثلاثة كان قائداً محلياً للحركة، مؤكدة أن استشهاده «لن يمر دون عقاب».

وأعادت «كتائب القسام»، صيانة برج مراقبة عسكري مرتفع يكشف مستوطنة «نتيف هعسراه» الإسرائيلية داخل الأراضي المحتلة، شمالي قطاع غزة، بعد ساعات قليلة من قصفه، وهذا البرج الذي يستخدم في المراقبة والمتابعة من قبل الكتائب، سبّب لجيش الاحتلال الإسرائيلي وللمستوطنين في المستوطنة قلقاً مزمناً، خصوصاً أنه مرتفع بشكل أكبر من نقاط الرصد الأخرى على الحدود بين القطاع والأراضي المحتلة. واشتكى مستوطنون إسرائيليون من تمكن من يعتلي برج المراقبة التابع لحماس من كشف كل ما يجري في المستوطنة وحتى في بيوتهم، وأنجزت تقارير من وسائل الإعلام الإسرائيلية حول البرج العسكري الذي بات معلماً. واحتفى إسرائيليون، ومنهم إعلاميون بقصف البرج، لكن سرعان ما أعادت «كتائب القسام» بناءه وتعميم صوره في رسالة «تحدٍ للاحتلال». وفي المقابل، أحتفى فلسطينيون بإعادة ترميم البرج الذي تعرض للأضرار جراء القصف الإسرائيلي، واعتبروا ذلك عبر وسائل التواصل الاجتماعي «دليل تحدٍ من المقاومة للاحتلال الإسرائيلي ومستوطنيه».

وكان الفلسطينيون قد أصابوا منطاداً للاحتلال في المناطق الشمالية من قطاع غزة. وقال شهود عيان إن مقاومين أطلقوا النار على منطاد مراقبة إسرائيلي في الأجواء الشمالية لمدينة بيت حانون بالقرب من حاجز «إيرز» الإسرائيلي. وسيطرت المقاومة على أجهزة التصوير والمراقبة والتجسس الموجودة في المنطاد، على الرغم من محاولة الاحتلال تدميره بعد إسقاطه، وفق مصادر محلية وشهود عيان.

ولم تسجل في صفوف الفلسطينيين إصابات جراء الاستهدافات الإسرائيلية للمناطق المحاذية للسياج الحدودي الفاصل. ورصد فلسطينيون تحركات لآليات الاحتلال العسكرية داخل الحدود بالقرب من المكان الذي أسقط فيه المنطاد العسكري.

ولاحقاً، ذكر جيش الاحتلال في بيان: «النظام منطاد استطلاع لجيش الدفاع (الاسم الرسمي لجيش الاحتلال) وسقط داخل قطاع غزة. لا توجد خشية من تسرب ملموس للمعلومات، وسيتم التحقيق في ملابسات الحادث. والحالة طبيعية في الجبهة الداخلية». ولم يورد الاحتلال مزيداً من التفاصيل.

وكان فلسطينيون من غزة، قد تداولوا عبر شبكات التواصل الاجتماعي، مقطع فيديو، يُظهر بقايا منطاد، ملقاة على أرض زراعية. ويستخدم جيش الاحتلال، العديد من المناطيد المزودة بكاميرات مراقبة، لرصد المناطق الحدودية من قطاع غزة.

حماس تعيد صيانة برج مراقبة احتفى بقصفه الإسرائيليون

حصد الحلبوسي المقاعد النيابية الـ15 في الأنبار (صباح عرار/فرانس برس)

العراق: حراك مناوئ للحلبوسي في الأنبار

يواجه رئيس البرلمان العراقي، محمد الحلبوسي، حراكاً مناوئاً له في محافظة الأنبار، بقيادة سطام أبو ريشة، نجل قائد «الصحوات» الراحل عبد الستار، المتحالف مع فصائل عراقية موالية لإيران

بغداد ـ **زيد سالم**

يُثير الحراك السياسي المتصاعد الذي يقوده سطام أبو ريشة نجل زعيم «الصحوات» الراحل في العراق، عبد الستار أبو ريشة، إلى جانب شخصيات قبلية أخرى معه، ضد رئيس البرلمان محمد الحلبوسي، في محافظة الأنبار، غربي البلاد، تساؤلات عدة حيال المشروع وتوقيته. وما يزيد التساؤلات هو الدعم الذي يتلقاه هذا الحراك من قوى سياسية وفصائل مسلحة حليفة لإيران، وفُرت في مرات عديدة الحماية المسلحة لأبو ريشة، خلال تجواله في مدن المحافظة مروجاً لمشروعه.

وهاجم أبو ريشة أكثر من مرة الحلبوسي وشخصيات سياسية متحالفة معه ضمن تحالف «السيادة»، الشريك الرئيس لزعيم «التيار الصدري» مقتدى الصدر في تحالفه «إنقاذ وطن». والأسبوع الماضي، اعتبر أبو ريشة أن الحلبوسي «يقود حراكاً ديكتاتورياً للتحكّم في محافظة الأنبار»، محرضاً ضده بعبارات مختلفة، أبرزها «وجوب تخليص الأنبار منه».

وإلى جانب أبو ريشة، برز الشهر الماضي الشيخ القبلي علي الحاتم، الذي أثارت عودته إلى الأنبار موجة جدل واسعة في البلاد، خصوصاً مع وجود مذكرات اعتقال صادرة بحقه بتهمة التحريض على قوات الأمن العراقية عام 2014. ومن مدينة الرمادي العاصمة المحلية لمحافظة الأنبار، أطلق الحاتم تصريحات حادة ضد رئيس البرلمان وقيادات في تحالف «السيادة»، وأعلن صراحة عن سعيه لإزاحتهم عن المحافظة.

وحصل زعيم تحالف «تقدم»، رئيس البرلمان محمد الحلبوسي، على جميع مقاعد البرلمان المخصصة لمحافظة الأنبار وعددها 15 مقعداً، بإقصاء القوى السياسية العربية السنّية منها وأبرزها الحزب الإسلامي، وتحالف وزيري الكهرباء والتخطيط السابقين قاسم الفهداوي، وسلمان الجميلي، ووجوه قبلية وسياسية مختلفة.

في الأنبار، تحدث مصدران سياسيان لـ«العربي الجديد»، عن توفير جماعة «كتائب حزب الله»، موكب حماية لسطام أبو ريشة وأخرين من المقربين له من عشائر في الرمادي أغلبهم من قبيلة الدليم. وأكد أحدهم وهو نائب سابق في البرلمان عن الأنبار، أن «الحراك الحالي يهدف لتهيئة جبهة سياسية جديدة لمواجهة الحلبوسي في الأنبار وبغداد، وبدعم من قوى سياسية ضمن تحالف الإطار التنسيقي، وأيضاً فصائل مسلحة أبرزها كتائب حزب الله».

واعتبر الدليمي أن هذا الحراك يأتي أيضاً ضمن الضغوط التي يمارسها خصوم الصدر في «الإطار التنسيقي» على القوى السياسية السنّية لسحب نفسها من دعم الصدر سياسياً. وفي الأول من إبريل/نيسان الماضي، منعت «كتائب حزب الله» الشرطة العراقية من تنفيذ مذكرة قبض بحق سطام أبو ريشة بتهمة عنف أسري تم رفعها عليه من أحد أفراد أسرته. وأصدر المتحدث باسم «كتائب حزب الله» أبو علي العسكري، بياناً عقب ظهور سيارات تابعة للمليشيا تحيط بمنزل أبو ريشة، قال فيها إن «من يحاول الاعتداء على الشيخ سطام كأنه يعتدي على جميع الأحرار في العراق».

وردّ الحلبوسي، بشكل ضمني على أبو علي العسكري، وكتب في تغريدة على حسابه في «تويتر»: «سنبقى نلاحق المجرمين والقتلة الذين غنّموا الأبرياء في الرزازة والصقلاوية وجرف الصخر، ثم عادوا ليكرروا إجرامهم بتغييب وقتل وإصابة الشباب المتظاهر الباحث عن الدولة والعدالة».

وعن ذلك، أكد إبراهيم الدليمي، وهو أحد أعضاء تجمّع «عشائر الأنبار»، الذي تأسس أخيراً داخل الأنبار، ويتبنى خطاباً داعماً لوقف التصعيد وتهدئة الاحتقان السياسي بالمحافظة، لـ«العربي الجديد»، أن «الحشد الشعبي، وتحديداً كتائب حزب الله، يحمي سطام أبو ريشة وفعاليته السياسية في الوقت الحالي». وعزا الدليمي ذلك إلى سببين، الأول: «رمزية والد سطام أبو ريشة، عبد الستار أبو ريشة، قائد الصحوات الذي اغتيل عام 2007 على يد تنظيم القاعدة، كونه قاوم الإرهاب خلال فترة حرجة من تاريخ العراق، والثاني هو قوة سطام بإعداد مشروع سياسي حظي بمباركة من قبل بعض القوى في الحشد الشعبي».

واعتبر الدليمي أن «المعارضة السياسية حالة عادية، بل هي مهمة في بعض الأوقات، لكن أن تتحوّل إلى عداوة شخصية، فهذا ما لا يعتبر مقبولاً لا سيما أنه قد يؤثر على استقرار الأنبار». وأكد أن «الأمور قد تهدأ في حال لجأت جميع الأطراف إلى الحوار والاشتراك في إدارة الملفات المهمة، من دون التأثير على النسيج الاجتماعي والسماح لأطراف من خارج المدينة بأن تتدخل».

وتتبنّى قنوات ما يعرف باتجاه الإذاعات والتلفزيونات الإسلامية، المرتبط بإيران والذي يضم نحو 10 محطات تلفزيونية، إلى جانب مواقع وصحف إخبارية في العراق، أنشطة أبو ريشة، وبث تصريحاته وخطاباته التي باتت تتكرر بشكل شبه يومي. القيادي في حزب «تقدم» الذي يتزعمه محمد الحلبوسي في الأنبار، فهد الراشد، اعتبر أن «التنافس السياسي يجب أن يكون أمراً طبيعياً، إلا أنه يجب ألا يخدم أطرافاً معروفة تهدف إلى زعزعة أمن واستقرار وهدوء المدن». وأضاف في تصريح لـ«العربي الجديد»، أنه «على الرغم من أن الهجمات التي تنعرض لها لا تشكّل أي وزن سياسي، لكن أبواب الحوار دائماً مفتوحة معهم أو مع غيرهم».

في المقابل، نفى الشيخ مصطفى الدليمي، أبرز المقربين للزعيم القبلي علي الحاتم، أي دعم من قبل قوى «الإطار التنسيقي» أو الفصائل المسلحة، واصفاً ذلك بأنه «شائعات لأهداف سياسية، هدفها التشويش على الرأي العام، لعرقلة جهود تصحيح المسار السياسي في المناطق السنّية». وأكد الدليمي في حديث مع «العربي الجديد»، أنه «ليس هناك أي خلاف شخصي مع رئيس البرلمان محمد الحلبوسي، بل هناك خلاف على النهج، وتدخل أمير قبائل الدليم علي الحاتم جاء بعد مناشدات عديدة وصلت إليه من قبل أبناء محافظة الأنبار وغيرها من المناطق السنّية».

لكن عضو التيار المدني، الناشط في بغداد أحمد حقي، اعتبر أن دعم الفصائل المسلحة لأي طرف سياسي في مناطق شمال وغرب العراق «سيأتي بنتائج عكسية شعبياً». وفي حديث مع «العربي الجديد»، عزا حقي ذلك إلى أن «سكان تلك المحافظات لا يريدون مشاريع سياسية تحت حماية الميليشيات ودعمها، وهذا لا يعني أنهم يفضّلون مشروعاً سياسياً محدداً، إنما القاعدة هناك تتمحور حول رفض كل من تدعمه الأطراف الحليفة لإيران، بسبب الجرائم التي تورطت فيها هذه الميليشيات بمدنهم، في تاريخ قريب».

بدوره، أكد المحلل السياسي علي البيدر، أن «أطرافاً من خارج المكوّن العربي السنّي، تحاول أن تخلق حالة توازن سياسي داخلة، وترى في استثمار الحلبوسي قلقاً لها، وهذه الأطراف استعانت بسطام أبو ريشة وعلي الحاتم إضافة إلى رافع العيساوي الذين لديهم التزامات سياسية وعلاقات واسعة من أجل تحجيم نفوذ الحلبوسي».

وأضاف البيدر في حديث مع «العربي الجديد»، أن «مشروع سطام أبو ريشة يهدف إلى مواجهة تحالف إنقاذ وطن، والزعزعة السياسية للمناطق السنّية، لكن مع ذلك، فإن شخصية سطام، لا تزال شابة ومن غير الممكن التنبؤ بسلوكها وما قد تقوم به في المستقبل، لكن من الصعب أن يتحول ديوان عبد الستار أبو ريشة إلى مقر حزبي».

انتقادات للمالكي

تحدث عضو بارز في تحالف «الفتح»، الجناح السياسي لـ«الحشد الشعبي»، طلب عدم ذكر اسمه لـ«العربي الجديد»، عن تحميل بعض القوى والأطراف السياسية الشيعية رئيس الوزراء السابق نوري المالكي (الصورة)، مسؤولية أقصاء القيادات العربية السنّية التي شاركت في العملية السياسية منذ عام 2003، مثل رافع العيساوي وأحمد العلواني وطارق الهاشمي وصالح المطلك وآخرين. وأضاف أن ذلك تم عبر ملفات قضائية ذات دوافع سياسية واضحة.

شرق غرب

بريطانيا: لتمديد نقل المساعدات الى شمالي سورية

دعت وزيرة الدولة البريطانية لشؤون آسيا والشرق الأوسط، أماندا ميلينغ (الصورة)، مجلس الأمن الدولي، إلى تجديد القرار رقم 2585، الخاص بالسماح باستمرار نقل المساعدات عبر الحدود إلى شمال غربي سورية، لمدة 12 شهراً إضافياً. وحذّرت في بيان، من أن عدم تجديد القرار، والذي ينتهي مفعوله في شهر يوليو/تموز المقبل، «سيؤدي حتماً إلى تدهور الوضع الأمني والإنساني في الشمال السوري، ذلك أن مخزون المعونات الموجود على الحدود التركية سينفد سريعاً».

(قنا)

«حماس» ترحب بموقفين لجنوب أفريقيا وكتالونيا

ثمّنت حركة «حماس»، أمس السبت، دعوة وزيرة خارجية جنوب أفريقيا نالedi باندور، المجتمع الدولي، إلى محاسبة الاحتلال على جرائمه وانتهاكاته المستمرة بحق الشعب الفلسطيني ووضع حدّ لها. ورحبت الحركة في بيان أيضاً بمصادقة برلمان إقليم كتالونيا الإسباني على قرار يقضي بارتكاب الاحتلال جرائم فصل عنصري ضد الشعب الفلسطيني، مشددة على أن «تلك المواقف والقرارات تعد انتصاراً لقضية شعبنا العادلة».

(العربي الجديد)

اتهامات إسرائيلية لرئيس مخابرات الحرس الثوري

نقل موقع «والاه»، أمس السبت، عن مسؤول إسرائيلي كبير قوله إن مدير مخابرات الحرس الثوري الإيراني، حسين طائب، يقف وراء المحاولات الإيرانية المتواصلة لتنفيذ عمليات ضد السيّاح الإسرائيليين في تركيا. وقال المسؤول الإسرائيلي إن «جهود طائب لتكثيف هذه المحاولات تأتي في ظل تزايد الدعوات داخل المؤسسة الأمنية في طهران لاقتاله، بسبب فشل جهازه في تنفيذ عمليات ضد أهداف إسرائيلية، وتحديداً في تركيا»، واصفاً طائب بأنه أصبح «نمراً جريحاً في حالة جنون».

(العربي الجديد)

سقوط مقاتلة إيرانية في أصفهان

أعلن الجيش الإيراني، أمس السبت، سقوط مقاتلة تابعة له من طراز «أف 14»، في محافظة أصفهان وسط البلاد. وذكر الجيش الإيراني في بيان، أن الطائرة الحربية سقطت بسبب «عطل فني في محركها»، مؤكداً أن الطيّار ومساعده نجيا من الحادث، لكن المقاتلة تحطمت.

(العربي الجديد)

اتصال بين تبون وماكرون

أجرى الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون (الصورة)، أمس السبت، مكالمة هاتفية مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، هي الثانية من نوعها بين الرئيسين منذ أزمة أكتوبر/تشرين الأول الماضي، على خلفية تصريحات لماكرون اعتبرت مسيئة للجزائر. وجاء الاتصال أمس، في ظل تأكيدات بترتيب زيارة مرتقبة لماكرون إلى الجزائر قبل نهاية العام الحالي. وأوضح بيان للرئاسة الجزائرية أن المكالمة تطرقت إلى العلاقات الثنائية بين البلدين والعزم على تعميقها، بعد انتخاب ماكرون لولاية ثانية.

(العربي الجديد)

الحدث

القضاة يمدّدون إضرابهم أسبوعاً ثالثاً وسط انتقادات للجنة الصادق بلعيد

تونس: سعيّد يتسلّم الدستور غداً

تتسارع التطورات في تونس، مع الإعلان عن تسليم اللجنة القانونية التي ينسقها العميد الصادق بلعيد، مشروع الدستور الجديد للرئيس قيس سعيد، غداً الاثنين، على وقع انتقادات لخبراء القانون الدستوري حول عمل اللجنة والمشروع بحد ذاته. في المقابل، أعلن القضاة تمديد إضرابهم أسبوعاً ثالثاً على التوالي، وسط استجابة واسعة

تونس ـ **آدم يوسف، بسمة بركات**

من المقرر أن يتسلّم الرئيس التونسي قيس سعيّد، غداً الاثنين مشروع الدستور الجديد من اللجنة القانونية التي ينسقها العميد الصادق بلعيد، ويصفها خبراء القانون الدستوري تواصلت معهم «العربي الجديد» بـ«اللجنة السرية التي تعمل في غرفة مظلمة». ونقلت وكالة «رويترز» عن بلعيد قوله إن «دستور قرطاج سيكون ديمقراطياً»، بينما أكد رئيس اللجنة الاستشارية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية إبراهيم بودربالة، أن اللجنة شارفت على إنهاء أعمالها. ونقلت وكالة «فنا» عن أستاذ القانون الدستوري أمين محفوظ، قوله إن تسليم مسودة «دستور قرطاج» في الموعد المحدد، يأتي طبقاً لما نصّ عليه المرسوم 30 لسنة 2022 المتعلق بتأسيس «الهيئة الوطنية الاستشارية من أجل جمهورية جديدة».

في المقابل، يتهم معارضو الانقلاب، أن اللجنة لم تنجز أي مسودة، وأن سعيّد يملك دستوراً جاهزاً سيعرضه على الاستفتاء، في وقت تجتمع لجان الحوار بشكل شكلي وصوري. وقال أستاذ القانون الدستوري، خالد الدبابي، في حديثٍ لـ«العربي الجديد»: «نحن لا نعلم من يكتب مشروع الدستور الجديد الذي سيعرض على الاستفتاء (المقرر في 25 يوليو/تموز المقبل)، ونشعر أن شخصاً واحداً يصدر كتابته وهو الصادق بلعيد منسّق اللجنة، ولا نعلم إن كان أمين محفوظ الذي يصرح باسم اللجنة يكتب معه أم لا، وإن كان عضوا في اللجنة أم لا؟». وأضاف الدبابي «أن مسار عمل لجنة الصياغة فيه ضرب لمبدأ الشفافية والتشاركية وغابت عنه المبادئ الأساسية الديمقراطية في إعداد الدساتير». وشدّد على أن «المشروع يصدر الكتابة في الغرف المظلمة استلهاماً من التشابيه والعبارات التي يعتمدها رئيس الجمهورية». وقال الدبابي: «من المؤسف أن التاريخ يسير إلى الأمام إلا في بلادنا فهو يسير نحو الوراء، حين كانت أعمال ونقاشات المجلس القومي التأسيسي في عام 1955 مستفيضة ووفيرة، أكثر من الدستور الذي يعد اليوم».

من جهتها، تساءلت أستاذة القانون الدستوري منى كريم الدريدي في حديثٍ لـ«العربي الجديد» عن «سبب إخفاء تركيبة وأعمال اللجنة القانونية التي تعمل على صياغة مشروع الدستور، وعن سبب عقد اجتماعاتها بشكل خفي وسري عن الإعلام والرأي العام». وشدّدت على أن «من حقّ التونسيين أن يعرفوا اليوم من يكتب نص الدستور الذي سيعرض على الاستفتاء، فهل يكتبه العميد بلعيد أو أن النص جاهز سلفاً». وأضافت أن «مسار صياغة مشروع الدستور يشوبه غموض وريبة وهو ما سيزيد من اهتزاز الثقة في النص المعروض على الاستفتاء، في مخالفة لجميع قواعد الشفافية والتشاركية».

أما رئيس الجمعية العربية للعلوم السياسية والقانونية، أستاذ القانون الدستوري، شاكر الحوكي، فاعتبر في حديثٍ لـ«العربي الجديد»، أن «تونس تعيش مرحلة عبثية لا يمكن القياس عليها». ورأى أنه «بالنسبة لوضع الدساتير، فمنذ 3 قرون هناك إجماع على أن الدساتير توضع من قبل الشعب عبر ممثليه، إما عبر البرلمانات فيما يتعلق بتعديل الدستور، أو المجالس التأسيسية عند وضع الدستور، وهي من البديهيات في القانون الدستوري». وشدّد على أن «المشروع الحالي هو دستور عن طريق المنحة وهو في التصنيفات العلمية غير ديمقراطي لأن الدستور فيه منطلقات ومقدمات ونتائج». وقال: «دستور سعيد بحسب منطلقاته غير ديمقراطي، انطلاقاً من الأساليب المعتمدة». ورجّح أن «يكون هذا الدستور فاشلاً ومؤقتاً ومرحلياً وليس دستوراً صالحاً للمستقبل».

وانتقد أستاذ القانون الصغير الزكراوي في تصريح صحافي، بشدة مشروع مسودة الدستور المتداول شكلاً ومضموناً، مؤكداً أنها «تضمنت تناقضات عدة، وأن من كتبها غير متمكن من كيفية صياغة النصوص القانونية». وقال الزكراوي في حوار صحافي: «إن السؤال الأول هو من يكتب الدستور؟ لأننا نعرف أن أعضاء لجنة الصياغة القانونية رفضوا الانضمام للهيئة، ومن كتب النصوص أو صاغها غير متمكّن من كيفية صياغة النصوص القانونية ولذلك يجب التعامل معها كأفكار عامة».

في غضون ذلك، أكدت تنسيقية الهياكل القضائية التونسية، أمس السبت، تمديد إضراب القضاة أسبوعاً جديداً، معتبرة أن لا خطوط حمراء في إضراب القضاة الذي انطلق في 6 يونيو/حزيران الحالي، لأن تعليقه مقترن بتراجع قيس سعيّد عن الإجراءات التي اتخذها ضد عدد من القضاة والمرسوم عدد 35 لسنة 2022، وعن الأمر الرئاسي عدد 516 لسنة 2022، الذي تم بمقتضاه إعفاء 57 قاضياً مباشرة من رئيس الجمهورية.

وقال رئيس جمعية القضاة التونسيين أنس الحمايدي في حديثٍ لـ«العربي الجديد»، إن «القضاة يأملون عدم الاضطرار لخوض المزيد من النضالات»، موضحاً أنه لا بد من حل لهذه المعضلة بالاستجابة لنداءات القضاة واحتراماً للمتقاضين، وبالتالي على السلطة التنفيذية إيجاد الحلول». وأكد الحمايدي أن «كل الاحتمالات واردة، بما فيها الإضراب المفتوح»، مشيراً إلى أن «نسبة الاستجابة لتعليق العمل بالمحاكم كانت كبيرة، وبلغت في الأسبوع الأول نحو 99 في المائة، أما خلال الأسبوع الثاني فبلغت نحو 95 في المائة بشهادة كل من ارتاد المحاكم». ونبّه إلى حصول «ضغوط متكررة من قبل وزارة العدل لإثناء القضاة عن إضرابهم وترهيبهم، ولكن المحاولات باءت بالفشل».

وحول مثوله أمام التفقدية العامة لوزارة العدل على خلفية نشاطه النقابي، كشف الحمايدي أنه «كرئيس جمعية القضاة لم يفرض أي قرار على أحد، ومبدأ حرية الاجتماع والتنظيم مكفولة بالدستور سواء للمواطنين أو للقضاة»، وأنه «لم يحد مطلقاً عن هذه الضوابط، ولكن الأساليب التي تعتمدها وزارة العدل في قلب الحقائق بالاعتماد على أشخاص ماجورين مرفوضة، وهذه الطرق لن تقود لأي شيء». وأضاف أن القضاة «مصممون على الدفاع عن قضيتهم العادلة، وثابتون في دفاعهم عن القضاء»، مشيراً إلى أنه «طلبنا حواراً مع رئيس الجمهورية لرفع المظلمة عن القضاة، ولكن لم نجد تجاوباً»، وأوضحت رئيسة اتحاد القضاة الإداريين، رفقة المباركي أن «المعركة تتطلب نفساً طويلاً»، مبينةً أن «القضاة يد واحدة من أجل الكرامة ولكن المعركة طويلة وتتطلب مزيداً من التضامن ووضع القضاء يتطلب عدة إصلاحات، وهذا الإصلاح يكون بالقضاة وبمزيد من النضال». ومساءً، نظم الحزب الدستوري الحر مسيرة احتجاجية ضد قرارات سعيّد قرب مقر الحكومة وسط العاصمة.

> معارضون: سعيّد يملك دستوراً جاهزاً سيعرضه على الاستفتاء

> نسبة الاستجابة لإضراب القضاة تجاوزت 95 في المائة

من تحرك سابق رفضاً لقرارات سعيّد بحق القضاة (ياسين قاندي/الأناضول)

العزل يستهدف 427 قاضياً

كشف رئيس جمعية القضاة الشبان، مراد المسعودي، في حديثٍ لـ«العربي الجديد»، أمس السبت، أن «هناك قائمة يتم إعدادها تضم أكثر من 427 قاضياً، لإعفائهم بعد 25 يوليو/تموز المقبل، بمناسبة الدستور الجديد»، معتبراً أن «هذه المعركة هي الأخيرة، ولذلك تعتبر حاسمة». وأضاف أن ما حصل «لم يمس فقط الجهاز القضائي بالقرارات التي أعلن عنها رئيس الجمهورية والإجراءات التي اتخذها، لذلك سنكون القرارات تصعيدية، والتراجع هنا بتحقيق مطالب القضاة».

متابعة

ياسك غروندبرغ يأمل أوسع نطاقاً في اليمن (محمد حمود/Getty)

تقدم في مباحثات فكّ الحصار عن تعز

أعلن المبعوث الأممي إلى اليمن هانس غروندبرغ، مساء أول من أمس الجمعة، أن «تمديد هدنة الشهرين في اليمن هو الخطوة الأولى على مسار التوصل إلى اتفاق سلام أوسع نطاقاً»، متحدثاً عن «إحراز تقدم» في مسألة فكّ الحصار الحوثي عن مدينة تعز، من دون التوصل إلى حلّ بعد. وقال الدبلوماسي السويدي، في مقابلة أجرتها معه وكالة «فرانس برس» على هامش «منتدى اليمن الدولي» في استوكهولم، والذي حضره سياسيون يمنيون وخبراء وممثلون عن مجموعة من منظمات المجتمع المدني، إن الهدنة «منحت الشعب فترة استراحة إنسانية غير مسبوقة في تاريخ النزاع»، مضيفاً أنها منحت أيضاً «مجالاً ومتنفساً لنا للانخراط في تسوية سياسية».

وكان غروندبرغ قد حضّ الثلاثاء الماضي، خلال اجتماع لمجلس الأمن الدولي، جماعة الحوثيين على القبول بفك الحصار عن مدينة تعز في جنوب غرب البلاد. وقال حول ذلك: «نحن منخرطون في مفاوضات مباشرة منذ أسبوعين في اليمن بشأن هذه القضية»، مشيراً إلى «إحراز تقدم» من دون أن يحدد إطاراً زمنياً للتوصل إلى حل لهذه القضية. وقال: «يقدّم لنا الطرفان مقترحات ويريدان إيجاد حل للقضية، لكن لم نتوصل بعد إلى حل». وأضاف: «هناك حالياً اقتراح مطروح. آمل أن يحقق الهدف المرجو منه».

وكانت الحكومة اليمنية وجماعة الحوثيين قد وافقتا، في مطلع يونيو/حزيران الحالي، على تمديد الهدنة اليمنية، التي دخلت حيّز التنفيذ مطلع إبريل/نيسان الماضي، مدة شهرين إضافيين، بعدما ساهمت بشكل فعال في خفض حدة المعارك في النزاع الذي أدّى إلى أسوأ أزمة إنسانية في العالم بحسب الأمم المتحدة. ويتهدد خطر المجاعة الملايين من سكان اليمن، فيما يحتاج الآف منهم، بينهم الكثير من سكان المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، إلى علاج طبي عاجل غير متوافر في اليمن الذي تعرّضت بنيته التحتية للتدمير. وأتاحت الهدنة استئناف رحلات تجارية من مطار صنعاء الدولي، المفتوح فقط لرحلات المساعدات منذ عام 2016، إلى عمّان والقاهرة، كما مكّنت ناقلات النفط من الرسو في ميناء الحديدة الخاضع لسيطرة الحوثيين، في مسعى لتخفيف حدة النقص الحاد في الوقود. وعلى الرغم من سريان الهدنة، يتواصل تبادل الاتهامات بخرقها بين طرفي القتال وسقوط قتلى وجرحى منهماً. وفي هذا الصدد، أعلن الجيش اليمني، مساء الجمعة، مقتل 4 من جنوده وإصابة 17 آخرين بنيران الحوثيين خلال الأيام الثلاثة الماضية. وقال المركز الإعلامي للجيش اليمني، في بيان، إن «مليشيا الحوثي الانقلابية المدعومة من إيران ارتكبت 288 خرقاً للهدنة الأممية خلال الأيام الـ3 الماضية، في مختلف جبهات القتال»، مضيفاً أن «الخروقات تنوعت بين إطلاق نار بالأسلحة الثقيلة والمتوسطة وبالطائرات المسيرة المفخخة، على مواقع الجيش في كافة الجبهات». من جهتها، ذكرت وكالة أنباء «سبأ» بفرعها التابع للحوثيين أن «قوى العدوان ومرتزقتها (في إشارة إلى القوات الحكومية والتحالف السعودي) ارتكبت 103 خروقات للهدنة الإنسانية والعسكرية خلال الساعات الـ24 الماضية».

(فرانس برس، الأناضول)

شرق غرب

قتلى من قوات النظام في ريف إدلب

قتل عدد من عناصر قوات النظام السوري، وأصيب آخرون، أمس السبت، في عمليات قنص من قبل فصائل المعارضة، على محور قرية الملاجة في ريف إدلب الجنوبي، ومحوري سراقب وجبل الزاوية، ومنطقة حرش كفرنبل، فيما دارت اشتباكات بين الجانبين على هذه المحاور. وطاول قصف قوات النظام بلدة معارة النعسان في ريف إدلب الشمالي، وقرى وبلدات فليفل وبينين وسفوهن والبارة والفطيرة في جبل الزاوية جنوبي إدلب، إضافة إلى منطقتي كفرتعال وكفرنوران في ريف حلب الغربي، فيما قصفت فصائل المعارضة نقطة عسكرية للنظام في قرية البركة بسهل الغاب بريف حماة الشمالي الغربي.

(العربي الجديد)

تركيا: تحييد 9 من «الكردستاني» في العراق

أعلنت وزارة الدفاع التركية، أمس السبت، «تحييد» 9 مقاتلين من حزب العمال الكردستاني، الذي تصنفه أنقرة إرهابياً، في شمالي العراق. وأكدت الوزارة في بيان مواصلة الجيش التركي عمليته في المنطقة ضد مقاتلي الحزب، والتي أطلق عليها اسم عملية «المخلب ـ القفل».

(الأناضول)

جاووش أوغلو: البوسنة محورية للاستقرار الإقليمي

أكد وزير الخارجية التركي مولود جاووش أوغلو (الصورة)، أمس السبت، أن البوسنة والهرسك «دولة محورية من حيث الاستقرار الإقليمي لا يمكننا السماح بنشوب نزاع جديد فيها». وتحدث جاووش أوغلو، خلال مؤتمر صحافي مع نظيرته البوسنية بيسيرا توركوفيتش عقب لقائهما في سراييفو، عن رغبة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في عقد قمة ثلاثية بين تركيا والبوسنة وصربيا «في الوقت المناسب».

(الأناضول)

قتلى بهجوم مسلح في بلوشستان الباكستانية

قتل 3 أشخاص، وأصيب 5 آخرون، ليل الجمعة - السبت، في هجوم شنّه مسلحون استهدف مخيماً لعمال بناء الطرق في مقاطعة بلوشستان جنوب غربي باكستان، والتي تشهد هجمات لجماعات مطالبة بالانفصال عن إسلام آباد. وقالت المتحدثة باسم حكومة المقاطعة، فرح عظيم شاه، إن المهاجمين فتحوا النار على المخيم وأحرقوا مركبات للعمال، موضحة أن المخيم جزء من شركة محلية تعمل في بناء طريق، وذلك بعد تكرار استهداف الجماعات المسلحة للعمال الأجانب في المنطقة.

(أسوشييتد برس)

واشنطن ترفع العقوبات عن مقرب من مادورو

رفعت الولايات المتحدة، أول من أمس الجمعة، عقوبات مفروضة على كارلوس إريك مالبيكا فلوريس، وزير المالية الفنزويلي الأسبق، وأحد أقرباء الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو (الصورة)، بعد أسابيع على إعلانها اتخاذ تدابير لتشجيع الحوار بين السلطة والمعارضة في فنزويلا. وأكدت الخزانة الأميركية شطب اسم فلوريس من قائمة العقوبات التي أدرج فيها في عام 2017 بتهم تقويض الديمقراطية.

(فرانس برس)

خاص

مصر: نحو تعديل مدد الرئاسة تحت ستار الحوار

تتحدث مصادر مصرية عن اتجاه السلطة في مصر لاستغلال الحوار القائم مع عدد من القوى، لتمرير تعديل دستوري يفكّ القيود عن مدد الترشح للرئاسة

القاهرة ـ **العربي الجديد**

في الوقت الذي يتواصل فيه السجال في مصر بشأن «الحوار الوطني» بين ما تُسمى أحزاب الحركة المدنية الديمقراطية، وممثلي الأجهزة السيادية، وفي مقدمتها المخابرات العامة، كشفت مصادر مصرية عن تطورات بشأن مستقبل نظام الحكم في مصر.

وقالت المصادر المطلعة على المشاورات الأخيرة بين عدد من القوى والشخصيات المحسوبة على معسكر 30 يونيو التي باتت توصف بـ«المعارضين»، إن الأيام الأخيرة شهدت بوادر توجه لإدخال تعديل محدود على الدستور المصري، ولكن بعكس ما تطالب به المعارضة. وكشفت المصادر، لـ«العربي الجديد»، أن توجيهات صدرت لعدد من خبراء القانون والدستور بإعداد تصور لتعديل دستوري محدود متعلق بمدة الرئاسة، ليُفتح بموجبها المجال أمام الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي للترشح لأكثر من مدة واحدة كما ينص الدستور الحالي. وأوضحت المصادر أنه «في بادئ الأمر، كان الحديث عن عدم المساس بالدستور خلال المناقشات الجارية بين مسؤولين في جهاز المخابرات العامة، وعدد من الشخصيات التي توصف بالمعارضة، حتى لا يُفتح الباب أمام المساس بالمواد المتعلقة بصلاحيات الرئيس». وتابعت: «بعد ذلك رأى فريق من المقربين من الرئيس السيسي أن الحوار الوطني قد يكون فرصة ملائمة، لخطوة كان السيسي ينتظرها منذ جرت الموافقة على التعديلات الدستورية في 2019، وكان يتحيّن الوقت المناسب لها، وهي فك القيد عن مدد الترشح للرئاسة».

وكشفت المصادر أن «أحد المحيطين بالرئيس أشار عليه بفكرة تمرير التعديل الدستوري عبر الحوار الوطني، في ظل تجاوب القوى السياسية معه مقابل مكاسب غير مؤثرة على إدارة الدولة». وألمح أحد المصادر إلى أن التفكير الحالي يتضمن تمرير بعض المواد الشكلية، حتى يبدو الأمر بأن التعديلات جاء بناءً على مطلب من المعارضة. وأشارت المصادر إلى أن الأيام الماضية شهدت ما يمكن وصفه بعملية جسّ نبض لبعض السياسيين المشاركين في اللقاءات التمهيدية للحوار الوطني، بشأن تلك الخطوة.

> التفكير الحالي يتضمن تمرير بعض المواد الشكلية في الحوار

وأوضحت أنه إذا تم الاستقرار على تلك الخطوة ستأخذ مسارها الطبيعي بعد ذلك بحيث يُدفع بها إلى مجلس النواب للموافقة عليها ثم طرحها للاستفتاء الشعبي.

وقال سياسي مصري، كان برلمانياً سابقاً في فترة ما بعد الانقلاب العسكري في 2013، لـ«العربي الجديد»، إن بوادر ومؤشرات كثيرة تتوالى، تجعل القوى السياسية التي وافقت مبدئياً على فكرة الحوار الوطني، تتخوف من أنها مجرد مناورة يحاول النظام الحالي عبرها الخروج من مأزق اقتصادية، ومجتمعية، وسياسية متعددة، ويعتبرها فرصة لتحقيق ما يتصور أنها مكاسب سياسية، أمام القوى الغربية بالأساس. وأضاف أن الحديث عن تعديل مواد دستورية تتعلق بمدد الرئاسة المفتوحة، يأتي بالأساس كنوع من تعلية السقف، للدخول في مقايضات مع المدعوين للحوار من الطرف الآخر، وليس من أجل إجراء حوار وطني جاد وحقيقي ينقذ البلاد، وربما النظام نفسه، من أزمات خطيرة، في ظل مناخ عالمي وإقليمي مفتوح على العديد من الاحتمالات.

ورجّح المصدر أن الهدف الأساس من طرح مثل هذه الأفكار من قبل دوائر السلطة، جعل طموحات المشاركين من الطرف الآخر في الحوار، في أدنى مستوى ممكن، علاوة على منح نفسها، أي دوائر السلطة، المزيد من الوقت لكي تغيّر مواقفها في كثير من القضايا، وفقاً للتطورات الإقليمية والدولية، التي تتسارع بصورة ملحوظة، ووفقاً للضغوط، أو التسهيلات والمؤامات التي تفرضها الأحداث، وتؤثر صعوداً وهبوطاً في الاهتمام الدولي بالقضايا والشؤون المصرية، والإقليمية.

وفي 23 إبريل/نيسان 2019، أيّد 88,83 في المائة من المقترعين خلال استفتاء على التعديلات الدستورية تمديد ولاية السيسي وتعزيز صلاحياته وسلطات الجيش، وسط حالة من الجدل الواسع. وشملت التعديلات وقتها المادة الـ 140 من دستور 2014، التي كانت تنص على أنه «ينتخب رئيس الجمهورية لمدة أربع سنوات، تبدأ من اليوم التالي لانتهاء مدة سلفه، ولا يجوز إعادة انتخابه إلا لمرة واحدة»، وذلك قبل تعديلها، لتصبح «ينتخب رئيس الجمهورية لمدة ست سنوات، ولا يجوز أن يتولى الرئاسة لأكثر من مدتين متتاليتين».

وشهد الأسبوع الماضي خلافاً بين أحزاب الحركة المدنية الستّة، وهي: الدستور، والكرامة، والتحالف الشعبي، والعيش والحرية، والوفاق القومي، والمحافظون، من جهة، والقائمين على إدارة الحوار من جانب السلطة، من جهة أخرى، بسبب ما أسموه «نهجاً أحادياً اجتزأ ما تمّ الاتفاق عليه في جلسات التشاور»، في أعقاب الإعلان من طرف واحد وبشكل مفاجئ لاسم المنسّق العام للحوار، وهو نقيب الصحافيين ضياء رشوان، والأمين العام المستشار محمود فوزي.

بحث للسيسي ولاية ثانية وقف استفتاء اجرى في 2019 (فرانس برس)

إضاءة

دوافع روسيا لنقل مقر «الدستورية» السورية

> ترى المعارضة السورية في الاقتراح الروسي، نقل مقرّ اجتماعات اللجنة الدستورية من جنيف إلى مكان آخر، بمثابة «محاولة لتجاوز المرجعية الأممية»

غازي عنتاب ـ **امين العاصي**

لم تتأخر المعارضة السورية في رفض اقتراح روسي، نقل اجتماعات اللجنة الدستورية المخصصة لوضع دستور جديد للبلاد، من جنيف السويسرية إلى مكان آخر، بذريعة أن سويسرا فقدت موقعها المحايد. وأكد عدد من أعضاء اللجنة الدستورية من طرف المعارضة رفض الدعوة الروسية بشكل مطلق، كونها خطوة في اتجاه نزع المرجعية الأممية للقضية السورية، تمهيداً لتسويق حل سياسي يتماهى مع رؤية الروس، والقائمة على بقاء النظام الحالي ورأسه بشار الأسد. وقال المتحدث باسم وفد المعارضة إلى أستانة، أيمن العاسمي، لـ«العربي الجديد»، إن المعارضة لن تستغني عن مسار جنيف مهما أرادت موسكو، مضيفاً أن «الغطاء الأممي للملف السوري، والدعم التركي في أستانة وفي المحافل الدولية، ودعم بعض الدول الوازنة كالمملكة العربية السعودية، هي الأساس».

من جهته، أشار أحمد العسراوي، عضو اللجنة المصغرة في اللجنة الدستورية ممثلاً عن المعارضة، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أن «نقل مقر مباحثات اللجنة من جنيف، وبغضّ النظر عن مرامي الداعين إلى ذلك، يصب في خانة سحب مرجعية العملية السياسية التفاوضية بملفاتها الأربعة (الحكم، الدستور، الانتخابات، مكافحة الإرهاب)، من الأمم المتحدة ومنحها لجهة مجهولة».

وكان مبعوث الرئيس الروسي الخاص إلى سورية، الكسندر لافرنتييف، قد ذكر، يوم الخميس الماضي، عقب انتهاء الجولة 18 من مسار أستانة في العاصمة الكازاخية نور سلطان، أن بلاده تريد نقل موقع المفاوضات حول الدستور السوري من جنيف، مضيفاً: «الموضوع ليس تقنياً ولوجستيا فقط، وإنما له طابع سياسي، في ظل العقوبات السويسرية ضد روسيا، وفي هذه الأجواء يصبح من الصعب علينا العمل هناك».

وقال لافرينتييف إن روسيا اقترحت نقل مقر اجتماعات اللجنة الدستورية من جنيف إلى مسقط أو أبوظبي أو الجزائر، بحسب ما نقلته وكالة «سبوتنيك» الروسية. ومن الواضح أن اقتراح موسكو يأتي في سياق الضغط الإعلامي على سويسرا، للتخفيف من حدة موقفها إزاء الغزو الروسي لأوكرانيا. ويرفض الائتلاف الوطني السوري، وهو من أبرز مكونات المعارضة المشاركة في أعمال اللجنة الدستورية من خلال هيئة التفاوض، المقترح الروسي. وفي هذا الصدد، قال أمين سر الهيئة السياسية في الائتلاف عبد المجيد بركات، في حديث مع «العربي الجديد»: «نرفض المساس بأي ركن من أركان العملية السياسية، ونعتبر المكان ركناً مهماً من هذه الأركان له ولايته الشرعية والقانونية ضمن القرار 2254، لذلك أي محاولة لنقل اجتماعات اللجنة الدستورية أو أي اجتماع يتعلق بالعملية السياسية هي خطوة باتجاه ضرب شرعية وقانونية هذه العملية».

وعُقدت 8 جولات من اجتماعات اللجنة الدستورية المشكّلة من الأمم المتحدة وتضم ممثلين عن المعارضة والنظام والمجتمع المدني من كلا الطرفين، في مدينة جنيف تحت غطاء أممي، إلا أنها لم تُنجح في تحقيق أي تقدم، إذ يحرص النظام على حرف اللجنة عن مسارها لإفراغ التفاوض من مضامينه. ومن المقرر، عقد الجولة التاسعة في جنيف في الفترة ما بين 25 و29 يوليو/تموز المقبل. وطيلة الجولات السابقة، لم تضغط موسكو على النظام لتليين موقفه الرافض للتعاون مع الأمم المتحدة لوضع العملية السياسية على سكة الحل، وهو ما يجعل هذه العملية تراوح في محلها منذ منتصف عام 2012، بعدما صدر بيان جنيف1 الذي أرسى دعائم هذا الحل استند عليها لاحقا القرار 2254 الذي صدر أواخر عام 2015 وبقي حتى اللحظة من دون تطبيق.

ويندرج المسعى الروسي الذي من المرجح أنه سيصطدم بعقبات ستفشله، في سياق المحاولات الروسية الإيرانية لتصفية القضية السورية، بتقويض كل القرارات الدولية خصوصاً القرار 2254، الذي رسم خريطة طريق لحل سياسي يرفضه النظام وحلفاؤه الروس والإيرانيون.

من اجتماع اللجنة الدستورية بجنيف، اغسطس 2020 (فابريس كوفريني/فرانس برس)

الحدث

تحتدم المواجهة بين موسكو وواشنطن على خلفية الغزو لأوكرانيا، وكان آخرها توجيه تحذير روسي من حرب مباشرة مع الولايات المتحدة في حال استمر ضخ السلاح لكييف، وفي وقت كان فيه جو بايدن يتحدث عن احتمال حدوث فوضى في القارة الأوروبية

غزو أوكرانيا

موسكو تحذر من حرب مع واشنطن

مع غرق روسيا بمعارك دونباس، وتحوّل اجتياحها لأوكرانيا إلى «حرب استنزاف»، وفق قراءات غربية، ومع مؤشرات واضحة على أن الكلمة ستبقى للميدان من دون أي حوار قريب لوقف هذا الغزو، فإن موسكو رفعت تحذيراتها من «مواجهة عسكرية مباشرة» مع الولايات المتحدة، مقابل تحذير الأخيرة من فوضى في أوروبا.

وبعد يوم واحد من توصية المفوضية الأوروبية الجمعة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بمنح أوكرانيا وضع الدولة المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، وتأكيد الغرب مواصلة تقديم السلاح لكييف، كان السفير الروسي في واشنطن أناتولي أنتونوف، يحذّر من أن ضخ الأسلحة إلى أوكرانيا، «هو طريق للمواجهة بين روسيا والولايات المتحدة». وأضاف في مقالة نشرتها مجلة «نيوزويك» الأميركية: «يبدو واضحاً قصر نظر الأميركيين في الظروف الحالية. والنخبة المحلية المهووسة برغبة إلحاق هزيمة استراتيجية بروسيا، تعمل على تصعيد التوتر وتضخ الأسلحة إلى النظام في كييف. هل هم فعلاً لا يدركون أن ذلك هو الطريق إلى مواجهة عسكرية مباشرة بين أكبر دولتين نوويتين، محفوفة بعواقب لا يمكن التنبؤ بها».

واعتبر أنتونوف أن الخطط الأميركية لـ«خنق روسيا بالعقوبات» غير مجدية، وقال: «لا شك في أن فرض القيود من دون تفكير يؤدي فقط إلى تفاقم الوضع في الاقتصاد الأميركي. ومن الواضح أن واشنطن وفي حالة الهيجان المناهض لروسيا، مستعدة لإطلاق النار على قدمها والرقص في نفس الوقت. يبدو ذلك سخيفاً».

وشدد على أن الجهود الأميركية «لن تؤثر بأي حال من الأحوال على تصميم الجيش الروسي على إنجاز المهام المحددة خلال العملية العسكرية الخاصة لحماية سكان دونباس». وتجريد أوكرانيا من السلاح. ودعا أنتونوف الجانب الأميركي إلى التوقف عن الغوص في الأوهام بخصوص إلحاق الهزيمة بروسيا، وأكد عدم وجود بديل للعلاقات البراغماتية بين الطرفين.

في المقابل، كان الرئيس الأميركي جو بايدن، يشير في مقابلة مع وكالة «أسوشييتد برس»، إلى احتمال حدوث فوضى في أوروبا إذا استمرت روسيا في التوغل في القارة بلا رادع، وتشجعت الصين تبعاً لذلك للاستيلاء على تايوان، وباتت كوريا الشمالية أكثر شراسة في سعيها لتحقيق طموحاتها النووية المسلحة. وردا على سؤال حول سبب فرضه عقوبات مالية ضد موسكو تسببت في عرقلة سلاسل توريد الغذاء والطاقة عالمياً، قال بايدن إنه أجرى حساباته كقائد أعلى للقوات المسلحة، وليس كسياسي يفكر في الانتخابات. وقال «أنا رئيس الولايات المتحدة. الأمر لا يتعلق ببقائي السياسي. الأمر يتعلق بالأفضل لهذا البلد. ماذا يحدث إن لم تشارك أكبر قوة... الناتو... الهيكل التنظيمي الذي وضعناه معاً... في التصدي للعدوان الروسي؟». بالتوازي، كان المستشار الألماني أولاف شولتز يتعهد بتقديم مزيد من المساعدات لأوكرانيا. وقال شولتز، في تسجيل مصور أمس: «سنواصل توفير فرضه عقوبات مالية ضد موسكو تسببت في عرقلة سلاسل توريد الغذاء والطاقة عالمياً، قال بايدن إنه أجرى حساباته كقائد أعلى للقوات المسلحة، وليس كسياسي يفكر في الانتخابات. وقال «أنا رئيس الولايات المتحدة. الأمر لا يتعلق ببقائي السياسي. الأمر يتعلق بالأفضل لهذا البلد. ماذا يحدث إن لم تشارك أكبر قوة... الناتو... الهيكل التنظيمي الذي وضعناه معاً... في التصدي للعدوان الروسي؟». بالتوازي، كان المستشار الألماني أولاف شولتز يتعهد بتقديم مزيد من المساعدات لأوكرانيا. وقال شولتز، في تسجيل مصور أمس: «سنواصل توفير الموارد المالية لأوكرانيا كما سنساعد في إعادة البناء وتسليم الأسلحة الضرورية للدفاع عن استقلال أوكرانيا». واعتبر أنه من الضروري منح وضع مرشح للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي لأوكرانيا، وقال: «سنتحدث الآن عن هذا في بروكسل. وسنحاول الحصول على نعم 27 مرة من أجل قرار محدد قرار مشترك من الاتحاد الأوروبي، والذي سيتيح أيضا هذا التطلع». في هذا الوقت، كان كبير المفاوضين الأوكرانيين دفيد أراخاميا، يقول لـ«صوت أميركا» إن بلاده قد تستأنف المحادثات مع روسيا من موقع قوة في أواخر شهر أغسطس/آب المقبل. وأضاف أن «الحد الأدنى المقبول لأي اتفاق مع الروس هو طردهم أو انسحابهم طواعية إلى حيث كانوا قبل 24 فبراير/شباط»، تاريخ بدء الغزو الروسي لأوكرانيا. ولفت إلى أن ثمة مقترحات لعقد اجتماع محتمل بين موسكو وكييف في تركيا بمشاركة الأمم المتحدة، غير أنه شدد على أنه «ليس منطقيا عقد مفاوضات بشأن عبور السفن من الموانئ الأوكرانية ما لم تبتعد السفن الروسية من شبه جزيرة القرم وتقديم ضمانات بنسبة 100 في المائة». ميدانياً، قام الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، أمس السبت، بزيارته الأولى لمدينة ميكولايف في جنوب أوكرانيا. وأظهر مقطع فيديو نشرته الرئاسة الأوكرانية زيلينسكي وهو يتفقد مبنى سكنياً متضرراً بشدة ويعقد اجتماعاً مع مسؤولين محليين في المدينة التي لا تزال تحت السيطرة الأوكرانية لكنها قريبة من خيرسون التي يحتلها الروس. وأوضحت الرئاسة أنهم «ناقشوا حالة الاقتصاد واستعادة إمدادات المياه ووضع الزراعة». وذكر البيان «تم إيلاء اهتمام خاص للتهديدات البرية والبحرية. لن نكف عن العمل من أجل النصر». جاء ذلك فيما كانت معارك شرسة تدور قرب سفيرودونيتسك التي تحاول القوات الروسية السيطرة عليها منذ أسابيع. وقال حاكم المنطقة الشرقية من لوغانسك سيرغي غايداي عبر تطبيق «تيليغرام»: «الآن، المعارك الأشرس تدور قرب سفيرودونيتسك». وأضاف «في القرى المجاورة، المعارك صعبة جداً، في توشكيفسكا وزولوتي. يحاولون التقدم لكنهم يفشلون». وتابع «مدافعونا يقاتلون الروس في كافة الاتجاهات». وأشار إلى أن ليسيتشانسك، وهي مدينة يسيطر عليها الأوكرانيون ويفصلها نهر عن سيفيرودونيتسك، تتعرّض «لقصف شديد». وأكد أن الروس «لا يمكنهم الاقتراب منها ولذلك لا يفعلون سوى شنّ ضربات جوية على المدينة». وتحدث غايداي عن «مزيد من الدمار» في مصنع أزوت الكيميائي في سيفيرودونيتسك حيث يختبئ 568 شخصاً بينهم 38 طفلاً.

من جهتها، حذرت وزارة الدفاع البريطانية من أن القوات الروسية قد تستخدم المحاور الإنسانية المعلنة من جانب واحد في مدينة سيفيرودونيتسك، كأداة للسيطرة على ميدان المعارك وفرض التهجير القسري للسكان من المدينة، مشيرة إلى أن روسيا والمسؤولين الانفصاليين في دونيتسك قالوا إنهم يقومون بإنشاء ممرّ للإغاثة الإنسانية للسماح بإجلاء المدنيين. وذكرت الوزارة، في تقرير الاستخبارات العسكرية اليومي، أن سكان سيفيرودونيتسك قد يتشككون في استخدام المحور الإنساني المقترح من قبل روسيا، مشيراً إلى أن خيارات مغادرة المدينة تبقى محدودة نظرا لتدمير الجسور، بينما سيأخذهم المحور الإنساني إلى مدينة سفاتوفا الواقعة في عمق المناطق التي تسيطر عليها القوات الروسية. وأضاف التقرير أنه في حال عدم مغادرة المدنيين من خلال المحور الإنساني، فإن روسيا ستتخذ ذلك ذريعة لعدم التمييز بينهم وبين الأهداف العسكرية الأوكرانية في المنطقة.

في المقابل، قالت وكالة إعلام روسية إن 77 من العاملين في منجم للفحم بمنطقة دونيتسك حوصروا بعد انقطاع الكهرباء عن المنجم إثر قصف القوات الأوكرانية المنطقة. وأضافت الوكالة نقلا عن قوات الدفاع بالمنطقة الانفصالية التي تدعمها روسيا «نتيجة القصف من قبل (القوات الأوكرانية) انقطعت الكهرباء عن منجم زاسيادكو في دونيتسك ولا يزال 77 من عمال المناجم محاصرين تحت الأرض».

في هذا الوقت، اتهم مسؤول السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، روسيا بتعريض العالم لخطر المجاعة على خلفية منع صادرات الحبوب من أوكرانيا والقيود المفروضة على صادراتها. ودان بوريل في مقال نشره على مدونته الرسمية «الخيار السياسي الذي اتخذته روسيا بإدراك من أجل عسكرة صادرات الحبوب واستخدامها كأداة لابتزاز كل من يعارض هجومها» في أوكرانيا. وأشار إلى أن «روسيا حولت البحر الأسود إلى منطقة حرب، وعرقلت شحنات الحبوب والأسمدة القادمة من أوكرانيا... وتطبق أيضاً نظام حصص وضرائب على صادراتها من الحبوب». وأوضح أن العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي «لا تمنع روسيا من تصدير المنتجات الزراعية والبذور، ولا من شرائها، بشرط عدم انخراط الأشخاص أو الكيانات الخاضعة للعقوبات» في هذه العمليات.

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)

قال بايدن إنه اتخذ قراراته كقائد أعلى للقوات المسلحة (الكس وانغ/Getty)

تحقيق بجرائم حرب

أعلن مكتب الشرطة الجنائية الاتحادي في ألمانيا، أمس السبت، أنه يحقّق في مئات جرائم الحرب الروسية المحتملة في أوكرانيا، مشيرا أيضا إلى أنه يسعى إلى تحديد المسؤولين العسكريين والسياسيين عن هذه الجرائم. وقال رئيس المكتب هولغر مونش، لصحيفة «فيلت ام زونتاغ»: «حتى الآن، تلقينا مئات الأدلة في هذا الاتجاه. لا يشمل التحقيق فقط مرتكبي جرائم الحرب، أنما أيضا المسؤولين العسكريين والسياسيين عن هذه الجرائم.

شرق غرب

أفغانستان: اعتداء على معبد للسيخ

استهدف هجوم انتحاري معبداً للسيخ، أمس السبت، في العاصمة الأفغانية كابول، ما أدى إلى مقتل شخصين وإصابة سبعة آخرين، وفق وزارة الداخلية الأفغانية. وذكر المتحدث باسم الوزارة عبد النافع تاكور إن مسلحين استخدموا «قنابل يدوية» في الاعتداء وأكد أن أحد أفراد طائفة السيخ قتل وأصيب سبعة آخرون بجروح. وأوضح أن مقاتلاً من حركة «طالبان» قتل أيضاً. ولم تتبنّ أي جهة مسؤولية الهجوم.

(العربي الجديد)

ألمانيا: قيادة جديدة لـ«البديل»

انتخب حزب «البديل من أجل ألمانيا» اليميني المتطرف، أمس السبت، تينو تشروبالا (الصورة)، وزعيمة الكتلة البرلمانية أليس فايدل، لقيادته على مدى العامين المقبلين، بعد أن استقال الرئيس

المشارك السابق يورغ موين في يناير/كانون الثاني الماضي، بحجة أن «الحزب أصبح متطرفاً للغاية». وكان موين ثالث زعيم للحزب يستقيل منذ تأسيسه في عام 2013.

(أسوشييتد برس)

كوبا: أحكام جديدة بالسجن على محتجين

أعلن الادعاء العام في كوبا، مساء أول من أمس الجمعة، صدور أحكام على نحو 30 كوبيا متهمين بالمشاركة في احتجاجات شهدتها الجزيرة في يوليو/تموز الماضي، ما يرفع عدد الذين صدرت بحقهم عقوبات نهائية إلى 414 شخصاً، تصل عقوبة بعضهم إلى السجن 25 عاماً.

(فرانس برس)

السنغال: قتيلان في مواجهات

قُتل شخصان، مساء الجمعة، في اشتباكات بين شبّان وعناصر من الشرطة في العاصمة السنغالية داكار وجنوبي البلاد، على وقع التصعيد بين السلطة والمعارضة وتطوره إلى مواجهات قبل موعد الانتخابات التشريعية في 31 يوليو/تموز المقبل. وشهدت أحياء مختلفة من العاصمة اشتباكات بين شبّان عمدوا إلى رشق الحجارة والشرطة التي حاولت تفريقهم بالغاز المسيل للدموع والقنابل الصوتية وسط دخان إطارات محترقة. وفي كازامانس (جنوب)، اتهمت المعارضة القوات الأمنية بإطلاق ذخيرة حيّة.

(فرانس برس)

الإكوادور: المعارضة تتحدى الرئيس

وعد السكان الأصليون في الإكوادور بمواصلة احتجاجاتهم، أمس السبت، على زيادة الأسعار لا سيما المحروقات، على الرغم من

حالة الطوارئ التي أعلنها الرئيس غييرمو لاسو (الصورة) في ثلاث مقاطعات، على أثر تظاهرات تخللتها أعمال عنف. وأدت الاحتجاجات منذ بدايتها إلى سقوط 43 جريحاً خلال مواجهات بين المتظاهرين والشرطة واعتقال 37 شخصاً. وتسمح حالة الطوارئ للرئيس بنشر القوات المسلحة للحفاظ على النظام أو لتعليق حقوق المواطنين أو فرض حظر للتجول. وردا على القرار، قال «اتحاد الشعوب الأصلية في الإكوادور»، أكبر منظمة للسكان الأصليين في البلاد، إن الحركة ستستمر إلى أن يتم الاستماع إلى مطالبها.

(فرانس برس)

تقرير

انتخابات كولومبيا بين اليساري والشعبوي

يصوّت الكولومبيون، اليوم الأحد، لانتخاب رئيس للبلاد، في الدورة الثانية من انتخابات الرئاسة، التي قد تشهد وصول أول رئيس يساري إلى الحكم، هو المرشح غوستافو بترو، لخلافة الرئيس الحالي إيفان دوكي ماركيز. وينافس بترو، المقاتل الثوري السابق والسيناتور الذي شغل أيضاً منصب عمدة بوغوتا، للمرة الثالثة في انتخابات الرئاسة، حيث تتقارب استطلاعات الرأي بينه وبين منافسه الذي صعد إلى الدورة الثانية، رجل الأعمال الشعبوي رودولفو هرنانديز. وتشكل انتخابات الدورة الثانية الرئاسية اليوم في كولومبيا، تتويجاً لحملة عاصفة، فيما تشير نتائج استطلاعات الرأي المتقاربة بين الرجلين، قلقاً من إمكانية طعن المرشح الخاسر في النتيجة النهائية.

وبعدما طالب المواطنون في كولومبيا، الدولة الثالثة من حيث المساحة في أميركا اللاتينية، بالتغيير، ونزلوا إلى الشوارع في عام 2021 للاعتراض على سياسة حكومة دوكي، والتنديد بالفساد الطاغي عليها، ورفع الضرائب، تتجه الأنظار مجدداً إلى هذا البلد، حيث ينظر بشكل عام إلى تبدّل جذري قد يطرأ على سياسته، سواء أكان الفائز هرنانديز أو بترو، لاسيما لجهة العلاقة مع محيطه ومع واشنطن.

وبعد بترو (62 عاماً)، في حال فوزه، بإحداث تغيير على السياسات الاقتصادية والاجتماعية في كولومبيا، وهي إحدى أكثر الدول في أميركا اللاتينية التي تفتقد للتوزيع العادل للثروات. ويضرب بترو على وتر الغضب المتصاعد للمواطنين الذي تظاهروا ضد دوكي، ولدى الشرائح المجتمعية التي تضررت بشدة من التبعات الاقتصادية لتفشي فيروس كورونا، لاسيما الفقراء والشباب وساكني الأرياف المهمشة. ويعد السيناتور السابق باعتماد سياسة تقوم على إعادة توزيع الثروات، والتعليم الجامعي المجاني، ونظام تأمين صحي شامل. كما تعهد برفع نسبة الضرائب على الأكثر ثراء، ووقف التنقيب عن النفط ونقل البلاد إلى الطاقة المتجددة. وأثارت إمكانية فوز بترو بالرئاسة، حفيظة المنظومة السياسية المحافظة التقليدية، والتي حذرت من أن وصوله إلى الحكم سيعقد العلاقات مع الولايات المتحدة، فيما توقّع متابعون أنه لن يتمكن من إدارة البلاد في حال فوزه، في ظل مجلس نواب منقسم.

من جهته، واصل هرنانديز (77 عاماً) حملته، رافعاً شعار محاربة الفساد وتخفيض النفقات وتقليص العجز الوطني، ممتنعاً عن الدخول في مناظرات تلفزيونية مع منافسه، وإقامة تجمعات انتخابية حاشدة. ويفتقد هذا المرشح إلى برنامج انتخابي واضح وإلى حلفاء، بحسب متابعين.

وكانت الدورة الأولى من انتخابات الرئاسة هذا العام في كولومبيا، والتي أجريت في 29 مايو/أيار الماضي، قد شهدت تقدم بترو بحصوله على حوالي 40 في المائة من أصوات الناخبين، فيما حصل هرنانديز على حوالي 28 في المائة من الأصوات. وكان المرشح فريديريكو غوتييريس، الذي حلّ ثالثاً، وكان ينظر إليه على أنه خليفة دوكي، أعلن عزمه دعم هرنانديز في الدورة الثانية. وينظر إلى انتخابات كولومبيا، اليوم، بغض النظر عن هوية الفائز، على أنها امتداد لموجة غضب شعبي في أميركا الجنوبية، أدت إلى فوز اليساري غابرييل بوريك بالرئاسة في تشيلي العام الماضي، واليساري بيدرو كاستيلو بالرئاسة في البيرو، فيما يتقدم الرئيس البرازيلي الأسبق عن حزب «العمال» لويس إيناسيو دا سيلفا في استطلاعات الرأي الرئاسية في البرازيل على الرئيس الحالي جايير بولسونارو، قبل أشهر من انتخابات الرئاسة المرتقبة في أكتوبر/تشرين الأول المقبل.

(العربي الجديد)

يعد بترو بتوزيع عادل للثروات (دانييل مونوز/فرانس برس)

رصد

الهند: تصاعد الاحتجاجات ضد مودي

قُتل متظاهر وأصيب أكثر من 12 في سلسلة تظاهرات في بعض مناطق الهند، احتجاجاً على سياسة رئيس الوزراء ناريندرا مودي الجديدة لتجنيد شبان لفترات قصيرة. وأعلن مسؤولون، أمس السبت، أن محتجين في ولاية بيهار، شرقي الهند، خربوا ممتلكات عامة ونهبوا مكاتب في محطة للقطارات، للتعبير عن غضبهم من سياسة تجنيد جديدة، مطالبين الحكومة بالتراجع عنها. وقال مسؤولون في الشرطة الهندية إن السلطات أوقفت خدمات الإنترنت في عدة أجزاء من ولاية بيهار، في محاولة لوضع حد للتجمعات والاحتجاجات العنيفة على الخطة. وأعلن المسؤول في شرطة بيهار ساناجي سينغ، حجب منصات التواصل الاجتماعي مثل «فيسبوك» و«تويتر» و«واتساب» في 15 من أصل 38 مقاطعة في الولاية، حيث أحرق المتظاهرون قطارات ركاب وحافلات الأسبوع الماضي للتعبير عن غضبهم. وقال إن ما لا يقل عن 12 محتجاً اعتُقلوا وأصيب أربعة على الأقل من أفراد الشرطة. وأضاف في تصريح لوكالة «رويترز»: «حوالي 2000 إلى 2500 شخص دخلوا محطة قطارات ماسورهي وهاجموا القوات».

ويقول المتظاهرون، ومعظمهم من الشبان، إن الخطة ستحد من فرص الحصول على وظائف دائمة في صفوف قوات الدفاع، والتي تضمن رواتب ثابتة ومعاشات تقاعدية ومزايا أخرى. وفي ولاية أوتار براديش اعتقلت الشرطة ما لا يقل عن 250 شخصاً بموجب ما يسمى بالاعتقالات الوقائية. واتهم بعض المتظاهرين الشرطة باستخدام القوة المفرطة. ونزل الكثيرون إلى الشوارع في بيهار وتيلانجانا وأوتار براديش والبنغال الغربية للاحتجاج على الخطة.

ودفعت تقارير الاضطرابات التي شهدتها عدة مناطق في الهند حكومة رئيس الوزراء ناريندرا مودي، إلى عقد اجتماعات لمراجعة سياسة التعاقد مع الجنود لفترات أقصر. وتدعو الخطة إلى إبقاء 25 في المائة من المجندين في صفوف الجيش بعد أربع سنوات من الخدمة، وإعطاء الباقين الأولوية في الالتحاق بوظائف مثل الانضمام لشرطة الولايات.

وفي محاولة لاحتواء الغضب الشعبي، أفادت الحكومة بأنها ستخصص عشرة في المائة من الأماكن الشاغرة في القوات شبه العسكرية ووحدة (بنادق أسام) التابعة للجيش لمن يتركون صفوفه بعد أربع سنوات، وهي الفترة المنصوص عليها في نظام التجنيد الجديد. وذكرت الحكومة أن نظام (اجنيبث)، التي تعني مسار النار، يهدف إلى إدخال المزيد من الأفراد إلى الجيش بعقود مدتها أربع سنوات لخفض متوسط أعمار أفراد القوات المسلحة البالغ قوامها 1,38 مليون جندي وتقليص تكاليف المعاشات التقاعدية المتزايدة. ويسمح النظام الجديد بتوزيع الرجال والنساء الذين تتراوح أعمارهم بين 17 عاماً ونصف العام و21 عاماً، لمدة أربع سنوات في رتب أدنى من رتبة الضباط. أما في السابق، فكان يتم تجنيد الجنود من قبل الجيش والبحرية والقوات الجوية بشكل منفصل، وعادة ما يدخلون الخدمة لمدة تصل إلى 17 عاماً كحدّ أدنى.

وكان فارون غاندي، عضو البرلمان من حزب «بهاراتيا جاناتا» الحاكم من ولاية أوتار براديش، وجّه رسالة إلى وزير الدفاع الهندي راجناث سينغ يوم الخميس الماضي، جاء فيها أن 75 في المائة من المجندين بموجب الخطة سيصبحون عاطلين عن العمل بعد أربع سنوات من الخدمة. وقال غاندي، بحسب نسخة من الرسالة التي نشرها على مواقع التواصل الاجتماعي: «كل عام، سيزداد هذا العدد». مع العلم أن قدامى المحاربين وزعماء المعارضة وحتى بعض أعضاء الحزب الحاكم أبدوا تحفظاتهم على الخطة.

(رويترز)

أفغانستان

أزمة مع الهزارة تلوح في وجه «طالبان»

تلوح أزمة بين الهزارة وحركة «طالبان» في أفغانستان، على خلفية خلاف بين الحركة وأحد قياديها المنتمين لهذه العرقية

كابول ـ صبغة الله صابر

تتفاقم أزمة جديدة في وجه حركة «طالبان» في أفغانستان، مصدرها هذه المرة القيادي الوحيد من عرقية الهزارة الشيعية في صفوف الحركة مولوي محمد مهدي مجاهد، بعدما فشلت مساعي الحركة في إرضائه وإقناعه بالذهاب إلى العاصمة كابول، بدلاً من التحصن في مناطقه وجمع أنصاره حوله بهدف الدفاع عنه. وفي تفاصيل القضية؛ عندما سيطرت «طالبان» على كابول منتصف أغسطس/آب الماضي كان مجاهد مسؤولاً عن مديرية بلخاب بإقليم سربل، شمالي البلاد، لكنه كان يرى نفسه ممثلاً لعرقية الهزارة في أوساط «طالبان»، غير أن الأخيرة لم تهتم به كثيراً ولم تعطه منصباً كان يتطلع إليه، حتى تم تداول القضية بين قيادات الحركة بعدما اهتمت به وسائل إعلام محلية.

في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، أعلنت حكومة «طالبان» تعيين مجاهد رئيساً لاستخبارات ولاية باميان (مركز الهزارة في أفغانستان)، ولكن بسبب وجود ملاحظات كثيرة عليه، خصوصاً في ظل الصراعات القديمة بين قبائل الهزارة وبين البدو الرحل (من قبائل البشتون) في الولاية، تمت إزاحته من منصبه في 3 يونيو/حزيران الحالي، ما أثار غضبه وأنصاره. وطلبت منه حكومة «طالبان» العودة إلى كابول لتولي منصب آخر تقرره في وقت لاحق، لكنه رفض ذلك وذهب إلى مديرية بلخاب مسقط رأسه في ولاية سربل، والذي هو كان مسؤول الحركة فيها قبل سيطرة «طالبان» على كابول، وجمع أنصاره من كل المناطق حوله، رافضاً مطلب الحركة المتكرر بالعودة إلى العاصمة. وأرسلت «طالبان» عدة وفود إلى المنطقة لإقناع الرجل بالعودة إلى كابول للمضي قدماً في القيام بأي مهمة تسلمه الحكومة إياها، ولكنه رفض ذلك، قائلاً إنه يمثل أقلية الهزارة المحرومة من أي منصب في الحكومة الحالية، داعياً إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، على حد قوله.

وقال مجاهد، في كلمة له أمام اجتماع لأنصاره في مديرية بلخاب في 15 يونيو الحالي: «لسنا متطرفين ولا نُقبل الظلم والقسوة»، مشيراً إلى استقباله وفودا من الحكومة. وتساءل: «لكن ماذا حدث؟ لقد تحدثنا معها عن الصداقة والأخوة، ولكنها ماذا فعلت؟» (لم يوضح الرجل ماذا حدث، ولكن نبرته أظهرت يأسه وأن طالبان لم تعترف له بشيء). والله ما أردنا ولم نرد إلا الأخوة والمساواة والعدالة الاجتماعية». وأضاف أنه خلال العقود الأربعة الماضية، حاولت مجموعات مختلفة إبعاد بعضها البعض عن الساحة السياسية والعسكرية، لكن مثل هذه الإجراءات لم تسفر عن نتائج في الماضي، ولن تكون مجدية في المستقبل. وقال أحد مساعدي مجاهد، إنه لا يمكن لأحد أن يسيطر على بلخاب بالقوة، موضحاً أن مجاهد ليس قيادياً سابقاً لحركة «طالبان» كي يقبل بكل ما تقوله الحركة، بل يمثل عشرة ملايين من الهزارة والشيعة. وأضاف: «نريد حقّنا، فإما تعطينا حكومة طالبان حقنا وإلا فنحن لا نخاف من الحرب».

بدورها، لم تعلق «طالبان» رسمياً على الحادث، بل اعتبر أحد أعضاء اللجنة الثقافية، نائب المتحدث باسم الحركة بلال كريمي، في بيان، أنه لا توجد أي مشكلة في بلخاب ومع مجاهد. لكن مصادر قبلية في المنطقة أكدت لـ«العربي الجديد» أن حكومة «طالبان» جمعت مئات من مسلحيها حول مديرية بلخاب، تأهباً لأي عمل عسكري ضد الرجل، إذا رفض أوامر القيادة المركزية. ويبدو أن الحركة تتعامل مع القضية بحتياط وحذر شديدين، ليس لأن مجاهد قيادي يتمتع بنفوذ كبير أو يملك قوة داخل الحركة، ولكن لأنه رفع راية الدفاع عن الشيعة، و«طالبان» لا تريد أن تكون في صدام معهم.

تواجه «طالبان» تحديات أمنية وتسعى لتفادي جبهة مع الهزارة

في المقابل، قال أحد رموز الهزارة، رافضاً الكشف عن هويته لدواع أمنية، لـ«العربي الجديد»، إن «طالبان» لا تأخذ قضية استياء القائد مجاهد على محمل الجد، لأنها تبدو مغترّة بقوتها وبالقبائل التي تقف وراءها (أي القبائل البشتونية). ولكنه رأى أن هذا الملف يتفاقم في وجهها، لأن الرجل ذو نفوذ بين القبائل الشيعية في الولايات المركزية والشمالية، وفي حال تفاقم الأوضاع الأمنية في شمال البلاد، خصوصاً جبهة بانشير، حينها سوف يكون ملف مجاهد أخطر من أي جبهة أخرى في وجه «طالبان»، لأن عناصرها يستندون إلى أيديولوجية وفكر، وهما الدفاع عن حقوق الشيعة. كما أن دولاً في المنطقة على أهبة كاملة لمساعدة ذلك التيار، بحال استخدام «طالبان» القوة ضده.

وعن هذه القضية، قال الأكاديمي الأفغاني محمد أنس شهير، لـ«العربي الجديد»، إن حكومة طالبان لا يبدو أنها سترضخ لمطالب مجاهد أو أي قيادي آخر مثله، لأنه سيشجع الظاهرة، وسيقوم لاحقاً أي قيادي آخر من الطاجيك أو الأزبك أو التركمان للقول إنه يمثل تلك العرقية وبالتالي يريد حقها. وأضاف أن تلك ظاهرة لن تقبلها «طالبان»، ولكن في الوقت نفسه هي لا تريد الصدام المسلح. وأشار شهير إلى ما حصل في ولاية فارياب في شهر يناير/كانون الثاني الماضي عندما اعتقلت استخبارات «طالبان» القيادي الشهير في الحركة مولوي مخدوم عالم من العرقية الأزبكية، وكان الآخير والي «طالبان» على الولاية ورئيس لجنتها العسكرية، ولكن استخبارات «طالبان» اعتقلته لأنه كان متهماً باختطاف الناس. وعلى الأثر، خرج الآلاف من أبناء الأزبك في تظاهرات حاصرت مقار حكومية، وقُتل شخصان العديد إثر مواجهات مع قوات الأمن، ولم تتراجع «طالبان» عن موقفها. وهو مؤشر على أنها لن تبدل سياستها ولكنها تتعامل معها باحتياط وحذر، لأن دولاً في المنطقة قد تستغل القضية من أجل التدخل وإشعال الحرب. واعتبر شهير أن «طالبان» تتوخى الحذر في التعامل مع القيادي مجاهد لكنها لن تلين في وجهه. يذكر أن أقلية الهزارة كانت لها قوة لا يستهان بها في الحكومات المتعاقبة خلال عقدين ماضيين.

رجل من الهزارة في باميان، مارس 2021 (وكيل كوهسار/فرانس برس)

يتوجه الفرنسيون اليوم الأحد إلى صناديق الاقتراع للتصويت في الدورة الثانية من الانتخابات التشريعية، التي ستكشف ما إذا كانت فرنسا ستسير خلال السنوات الخمس المقبلة، برأس واحد في الإليزيه، بقيادة إيمانويل ماكرون، أو سيتمكن زعيم اليسار الراديكالي جان لوك ميلانشون من فرض تعايش على الرئيس

ميلانشون يهدد الأغلبية المطلقة للرئيس

معركة حاسمة لإيمانويل ماكرون

حذّر ماكرون من «فوضى فرنسية» (فرانس برس)

باريس ـ **العربي الجديد**

تحت شمس حارقة، حيث بلغت موجة الحرّ التي تضرب فرنسا ذروتها مساء أمس السبت، يتوجه الناخبون الفرنسيون، اليوم الأحد، للمرة الرابعة منذ العاشر من إبريل/نيسان الماضي، إلى صناديق الاقتراع، للتصويت في الدورة الثانية من الانتخابات التشريعية، بعد دورة أولى جرت في 12 يونيو/حزيران الحالي، ودورتين لانتخابات الرئاسة في إبريل، أبقتا إيمانويل ماكرون في الإليزيه خمس سنوات إضافية. ويتوجه الفرنسيون إلى صناديق الاقتراع، منهكين، ليس فقط من ثلاث دورات انتخابية سابقة متقاربة، بل من ارتفاع حدة السجالات والملاسنات والتحريض الانتخابي، واستمرار شيطنة المتنافسين بعضهم لبعض، مع إفراز الرئاسيات لثلاثة أقطاب جدد، أصبحوا يحتكرون المشهد السياسي في البلاد: حزب ماكرون «الوسطي»، الجمهورية إلى الأمام (أو «النهضة»)، اليسار الراديكالي بزعامة جان لوك ميلانشون، واليمين المتطرف بقيادة مارين لوبان. ويبدو فارقاً هذه المرة، ومنذ عقود، اختلاف أجندات هذه الأقطاب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، جذرياً، من دون أن تثير كثيراً حماسة الناخبين. وتخيّم على انتخابات اليوم، أيضاً، أخبار توقف ضخّ الغاز الروسي إلى فرنسا، لتذكّر الفرنسيين بالحرب الدائرة في أوكرانيا نتيجة الغزو الروسي لهذا البلد، وانعكاساتها المقلقة على اقتصاد بلادهم، وهو ما سعى أقطاب المعركة الانتخابية لتوظيفه في «نداء أخير» للتحذير من البرامج الاقتصادية لمنافسيهم. وتفسّر نسبة الامتناع المرتفعة عن التصويت في الدورة الأولى من الانتخابات التشريعية الفرنسية لهذا العام، التي بلغت 52,49 في المائة، بالإحباط العام الشعبي من «الانحدار» السياسي الذي يرى الفرنسيون أن بلادهم وصلت إليه، معطوفاً على الأزمة الاقتصادية، فضلاً عن ضعف تقليدي لاهتمام الفرنسيين بالتشريعيات، مقارنة بانتخابات الرئاسة أو المحليات. في ظلّ ذلك، يخشى ماكرون خصوصاً، وتحالفه «معاً»، مع حركة «موديم» الوسطية وحزب «آفاق» (إدوار فيليب)، من امتناع قياسي في الدورة الثانية، إذ إن جلّ المعركة، يدور حول حصول تحالفه على الأغلبية المطلقة، وتجنب الأغلبية النسبية التي ستفرض عليه الدخول في تحالفات ومساومات لتمرير مشاريعه الحكومية. ويواصل ميلانشون من جهته، معركته لقيادة «اليسار» الجديد لفرنسا، بعد اضمحلال الحزب الاشتراكي، وتمكن تحالفه «الاتحاد الشعبي البيئي والاجتماعي الجديد» (نوبس)، المؤلف من حزب ميلانشون «فرنسا الأبية» والاشتراكي وحزب البيئة والشيوعي، في الدورة الأولى من مقارعة تحالف ماكرون، وتهديده. وحصل تحالف «نوبس» على 25,78 في المائة من الأصوات، مقابل 25,75 في المائة لتحالف الرئيس، بحسب تعداد «فرانس أنفو» التي أضافت مرشحين من اليسار غير محسوبين على تحالف «نوبس» تمكنا من العبور إلى الدورة الثانية. ويحاول ميلانشون فرض تعايش حكومي على الرئيس الفرنسي، وفي أقل الأحوال، الحصول على مقاعد في الجمعية الوطنية تخوّله عرقلة المشاريع «الإصلاحية» لحكومة ماكرون، فيما تسعى لوبان لاحتكار «المعارضة الحقيقية» كما تقول، وتشكيل كتلة نيابية للمرة الأولى في البرلمان (أكثر من 15 نائباً).

ولم تحصل أي هدنة خلال الأسبوع الأخير قبل إيداع الفرنسيين أوراقهم

> يرجّح حصول حزب ماكرون على ما بين 255 و295 نائباً

اليوم في صناديق الاقتراع بالدورة الثانية، كذلك لم يحصل أي تنازل في تسعير الخطاب السياسي وصل إلى حد الابتذال من أجل الحصول على حفنة من أصوات الممتنعين في الدورة الأولى. وقاد ذلك ماكرون إلى إلقاء خطاب «انتخابي» من مدرج مطار أورلي، الثلاثاء الماضي، خلال توجهه إلى رومانيا ومولدافيا، ثمّ كييف، في رحلة «تضامن» مع أوكرانيا، اتهمه خصومه بتوظيفها لدواع انتخابية. ودعا ماكرون الفرنسيين إلى منح فرنسا «أغلبية متينة» من أجل «المصلحة العليا للأمة»، وإلى «يقظة جمهورية»، متحدثاً عن «لحظة الخيارات الكبيرة التي لا يمكن أن تحصل بالامتناع». وطالب الفرنسيين بتحريك «الحسّ العام»، على «ألا يفوت أي صوت (اليوم الأحد) على الجمهورية». وفي تصويب على حركة ميلانشون، حذّر ماكرون من أن «لا شيء أسوأ من إضافة فوضى فرنسية إلى الفوضى العالمية».

وتدور المعركة الأساسية اليوم حول أصوات الممتنعين، خصوصاً بالنسبة إلى فريق الرئيس، الذي يخشى أن تفقده المعركة الأخيرة قبل الدخول فعلياً في الولاية الثانية، أغلبيته المطلقة في البرلمان (النصف زائداً واحداً أي 289 نائباً من أصل 577)، والحصول على أغلبية نسبية (أكبر عدد من النواب مقارنة بالأحزاب الأخرى)، غير مريحة لتمرير إصلاحاته الأساسية. ويملك حزب ماكرون في البرلمان المنتهية ولايته 306 نواب، بينما ترجح استطلاعات الرأي حصول حزبه في الدورة الثانية اليوم على ما بين 255 و295 نائباً. وتبدو لغة الأرقام دقيقة، بعد انتقال 5 مرشحين فقط من الدورة الأولى إلى الدورة الثانية، 4 منهم من فريق ميلانشون وواحد من «آفاق». ورأى الباحث في معهد «سي أن آر إس»، برونو كوتريس، في حديث لمجلة «ليكسبرس»، أنه «إذا حصل الفريق الرئاسي على الأغلبية النسبية، يجب الانتباه إلى عدد المقاعد التي تنقصه للحصول على الأغلبية المطلقة: فإذا كانت أقل من 10، لن يكون صعباً عليه إيجاد أصوات ضرورية لتمرير أي مشروع، ولكن إذا كانت أكثر من 20 مقعداً، فهذا يعني أن جميع المسائل ستتعقد بالنسبة إليه».

هكذا، بدا مفهوماً حجم التجييش الذي مارسه فريق ماكرون، لحسم المستقبل السياسي للماكرونية والليبرالية الصاعدة منذ 5 أعوام، وقطع الطريق على اليسار بما يعيد الروح إليه أولاً، وينعش آمال المراهنين على الإبقاء على نظام «الدولة الراعية» في وظيفتها التي اضطلعت بها منذ الحرب العالمية الثانية، وجعلت من الجمهورية متناوبة بين ديغولية مطعمة بمسيحية اجتماعية، أو يسارية مسكونة بديمقراطية اجتماعية، وهو أساس العقد الاجتماعي الفرنسي منذ 70 عاماً. وصبّ هذا التجييش في شيطنة فريق ميلانشون، والتحذير من أن «ميلانشون يعني الفوضى»، وهو تحذير يجاريه فيه اليمين الوسطي الفرنسي (حزب الجمهوريين) الذي قد يحصل على ما بين 50 و80 مقعداً في البرلمان المقبل. ويجري ذلك عبر استعادة خطابات ميلانشون، ولا سيما دفاعه عن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وانخراط روسيا في الحرب السورية، وأيضاً التحذير من رغبة ميلانشون في إخراج فرنسا من الاتحاد الأوروبي. وأكد ميلانشون أن ذلك يدخل في إطار «الأخبار الكاذبة»، فيما لم يتوان فريقه عن الترويج لنيّة ماكرون رفع الضريبة على القيمة المضافة، وهو ما كذّبه تحالف «معاً».

ولم تتوقف الأسئلة الاقتصادية والاجتماعية عن فرض نفسها في هذه الدورة من تشريعيات فرنسا، فيما وضعت نسبة التضخم القدرة الشرائية للفرنسيين كأولوية بحسب مراكز استطلاعات الرأي. ويتهم حزب ميلانشون، ماكرون، بالسعي لرفع ضريبة القيمة المضافة من أجل تمويل الـ80 ملياراً من اليوروهات لتمويل المشاريع الضرورية لإعادة نسبة التضخم إلى حدود الـ3 في المائة. وفي هذا الإطار، يتوجه ميلانشون إلى ناخبي حزب لوبان من اليمين المتطرف، لحثّهم على «التصويت المفيد»، لمنع ماكرون من احتكار السلطة، كما إلى فئة الشباب التي يقول إنها «غاضبة»، لكنها تواصل الامتناع عن التصويت. وتعهد ميلانشون، الذي يطمح إلى فرض نفسه رئيساً للحكومة، بتثبيت أسعار المواد الأولية الضرورية ورفع الراتب الأدنى إلى 1500 يورو شهرياً، ومنح الشباب علاوة مالية شهرية والسماح للموظفين بالخروج إلى التقاعد في سن الـ60 مقارنة بماكرون الذي يريد تمديد سنوات العمل إلى 65. وترجح استطلاعات الرأي أن يحصل تحالف اليسار الفرنسي على ما بين 150 و190 مقعداً، فيما قد يتمكن اليمين المتطرف (التجمع الوطني) للمرة الأولى من تشكيل كتلة برلمانية (قد تحصل لوبان على ما بين 20 و45 مقعداً مقابل 8 في البرلمان المنتهية ولايته).

روسيا وأوكرانيا ترتقبان نتائج الانتخابات

تترقّب كل من روسيا وأوكرانيا، نتائج الجولة الثانية من الانتخابات النيابية الفرنسية، وسط ترجيحات باستمرار السياسة الفرنسية الحالية تجاه البلدين وعدم حدوث تغييرات جذرية

موسكو ـ **رامي القليوبي**

تترقّب روسيا وأوكرانيا الجولة الثانية في الانتخابات النيابية الفرنسية المقررة اليوم الأحد، وسط توقعات بأن يدعم فوز تحالف «معاً» بقيادة الرئيس إيمانويل ماكرون، الموقف الأوروبي الموحد الداعم لأوكرانيا في مواجهة الحرب الروسية، بينما قد يعزز فوز «الاتحاد الشعبي البيئي والاجتماعي الجديد» اليساري بقيادة جان لوك ميلانشون، القوى الأوروبية الداعمة لتطبيع العلاقات مع روسيا. ومع ذلك، ثمة شكوك في أن تحدث الانتخابات المرتقبة أي تغييرات جذرية في السياسات الفرنسية والأوروبية تجاه موسكو وكييف، في ظل تحول ميلانشون إلى التنديد بالأعمال الروسية في أوكرانيا، وسعي ماكرون للمناورة بين الجناحين المؤيد والمعارض للتطبيع مع روسيا في المجتمع الفرنسي.

وفي هذا الإطار، اعتبر أستاذ العلوم السياسية في معهد موسكو الحكومي للعلاقات الدولية، كيريل كوكتيش، أن الفوز المحتمل لميلانشون سيؤدي إلى انقسام النخبة السياسية الفرنسية، مقللاً في الوقت نفسه من واقعية تحقيق روسيا مكاسب كبيرة جراء ذلك. وقال كوكتيش في حديث مع «العربي الجديد»: «في حال فوز تحالف ميلانشون في الانتخابات النيابية، سيؤدي ذلك إلى انقسام في مؤسسة الحكم الفرنسية، إذ سيضطر ماكرون الذي يبقى رئيساً، للتعامل مع برلمان يصعب التحكّم فيه، ما سيشبه الوضع حين شغل جاك شيراك منصب رئيس الوزراء في عهد الرئيس فرانسوا ميتران». ومع ذلك، قلل كوكتيش من أهمية الادعاءات بشأن استفادة روسيا من انقسام النخب السياسية في الدول الأوروبية، مضيفاً: «تعيش أوروبا حالة انقسام منذ سبع أو ثماني سنوات، ولم تجن مكاسب جراء ذلك سوى الولايات المتحدة». وعلى صعيد الإعلام، بدت الصحف الروسية الموالية للكرملين منحازة لليسار الفرنسي، إذ نشرت صحيفة «فزغلياد» الإلكترونية مقالاً بعنوان «لدينا ما نتحدث عنه مع ميلانشون»، للمؤرخ أندريه بولونسكي. وذكّر بأن ميلانشون ظل حتى بدء أعمال القتال في أوكرانيا في 24 فبراير/شباط الماضي، يمتنع عن أي تصريحات مناهضة لروسيا، بل تحدث مراراً عن ضرورة امتنان العالم لروسيا والاتحاد السوفييتي على التغييرات والآمال العظيمة في القرن الـ20، مطالبا بإلغاء العقوبات المفروضة على روسيا. ومع ذلك، أشار بولونسكي إلى أن ميلانشون ندد بالعملية العسكرية الروسية في أوكرانيا وأعرب عن دعمه لكييف. من جانب آخر، لفتت صحيفة «ستارنا» الإلكترونية الأوكرانية إلى أن ميلانشون يعارض توريد الأسلحة الثقيلة إلى أوكرانيا وفتح السوق الأوروبية أمام الأيدي العاملة الأوكرانية الرخيصة، قائلة إن تعزيز مواقع اليساريين في الجمعية الوطنية الفرنسية (البرلمان) قد يؤثر سلباً على الدعم الفرنسي لأوكرانيا.

ميلانشون في باريس، الجمعة (سارة ميسونييه/رويترز)